



الأمم المتحدة



PROVISIONAL

A/41/PV.83
5 December 1986

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعين

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للمجلس الثالثة والثمانين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥٠٠

السيد الشريكي (نائب الرئيس) (بنغلاديش)	السيد دوم، سانتوس (نائب الرئيس) (موزامبيق)	الرئيس : شـم : شـم :
		-

- قضية فلسطين [٣٥] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف
 - (ب) تقرير الأمين العام
 - (ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيفات فيتبعي إلا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بـ إدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، Department of Conference Services ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظراً لغيب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد التربكي (الجماهيريية العربية الليبية) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/41/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/41/215)

(ج) مشاريع القرارات (من A/41/L.38 إلى A/41/L.40)

السيد الكواري (قطر) : ان تكرار نظر الجمعية العامة في البند

المتعلق بقضية فلسطين ومدور قرارات الجمعية العامة بشأنه ليس مجھودا بلا جدوی وذلك لأن المثابرة على تتبع القضية ومحاولة التوصل إلى حلول لكافحة نواحيها واجب أخلاقي وتأريخي على منظمتنا ، حيث أن قضية فلسطين أبرز مثال على التتکر لكل مبادئ الميثاق وأحكامه من حق تقرير المصير إلى عدم شرعية اكتساب الأرضي بالقوة إلى حقوق الإنسان الأساسية التي ما زال الشعب الفلسطيني محروما من ممارستها فرديا وجماعيا . هذا فضلا عن أن استمرار قضية فلسطين دون حل عادل وضع شاذ يهدد الأمن والسلم الدوليين في منطقة الشرق الأوسط بل وفي العالم كله مما يفرض على الأمم المتحدة واجب عدم الغفلة لحظة واحدة عن تلك القضية والمثابرة الجادة على محاولة ايجاد حل لها تستقر به الحقوق وتحترم مبادئ الميثاق وتتسود الشرعية الدولية .

ان موقف الأمم المتحدة وخاصة المجتمع الدولي بعامة من قضية فلسطين وما يعتبر الحل الأمثل لها لم يعد أمرا يخفي على أحد ، فقد تعاقبت القرارات وتكررت مظاهر مساندة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي لشعب فلسطين . ولعل أحدث مظاهر ذلك التأييد العالمي هو الندوة التي عقدتها المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالأمم المتحدة في أمريكا الشمالية في المدة ما بين ١١ و ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ،

وحضرته خمسون منظمة تمثل الرأي العام المستنير في القارة الأمريكية الشمالية ، وقد صدر عن تلك الندوة إعلان هام تضمن الاعراب عن قلق المنظمات غير الحكومية الأمريكية لعدم تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٥٨/٣٨ جيم الذي دعا إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بوصف ذلك المؤتمر أفضل سبيل للتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين . وأشار الإعلان إلى ما سبق للمؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في آب/اغسطس ١٩٨٣ أن قرره من ضرورة عقد مؤتمر السلام الدولي الذي تحضره كافة الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيدة لشعب فلسطين والى ما صدر عن ذلك المؤتمر من توجيهات محددة تعتبر دليلاً عملياً فيما لحل القضية اذا صدقت النوايا وكانت هناك رغبة حقيقة في حل القضية الفلسطينية . كما كان من المظاهر الحديثة لتأييد المجتمع الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني ما صدر من قرارات وتوصيات عن الندوة الخامسة عشرة للأمم المتحدة عن قضية فلسطين التي عقدت في نيروبي تحت عنوان "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" في المدة من ١٨ إلى ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٦ .

إذا كانت التصورات الفكرية التي اقتنع بها المجتمع الدولي لحل قضية فلسطين واضحة بهذه الصورة ، فما الذي يحول دون ترجمة الفكر إلى عمل ودون التوسل فعلًا إلى الحل الشامل العادل الذي يقتنع به الجميع ؟ إن السبب في ذلك الفشل الذي مازالت الأمم المتحدة تمني به واضح كل الوضوح ، لا وهو عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بسبب الفلسفة العنصرية التوسيعية التي تؤمن بها الحركة الصهيونية المتختكة للأمم المتحدة وقراراتها . وهذا ما يفسر كون المحاولات الإسرائيلية المحمومة لتصفية القضية الفلسطينية مستمرة دون رادع – فمن اغتصاب الأراضي بالقوة إلى تغيير الأوضاع السكانية في الأراضي المحتلة وتشجيع الجماعات الإرهابية الإسرائيلية وأخيراً الإرهاب النموي الذي تبين للجميع مؤخرًا أن إسرائيل تمارسه ضد شعب فلسطين ضد الدول العربية المؤيدة للحق الفلسطيني .

إن بلادي تؤيد وتدعم نضال الشعب الفلسطيني الشقيق الذي لم يتوقف أبداً من أجل التوسل إلى نيل حقوقه الوطنية المشروعة . ونحن جميعاً نقف بحزم وتصميم إلى جانب ذلك الشعب المناضل وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية في كل محاولات تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية بأية طريقة من الطرق المتاحة . ويحددونا في ذلك إيماننا بأن حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الحرية والاستقلال هو قيمة علينا من قيم المجتمع الدولي كرسماً ميشاق الأمم المتحدة بكل قوة ووضوح ، كما أكدتها قرارات الأمم المتحدة ، وأخصها ذلك القرار المتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميشاق الأمم المتحدة ، والمتضمن أيضًا الإشارة إلى أن أي عمل يقوم به الشعب المحرم من حق تقرير المصير في مقاومة ذلك الحرمان بالقوة هو عمل مشروع ، وأن من حق مثل ذلك الشعب أن يحصل على كل عون ومساعدة من الخارج في كفاحه المشروع ، وأن ذلك كله مطابق لاغراف ومبادئ الميشاق .

إن عامل الزمن قد أصبح من الأهمية بحيث لا يحتمل استمرار الإبطاء في بذل الجهود الجادة والفعالة من أجل حل قضية فلسطين في أقرب وقت ممكن . ولا يجوز أن يقف

المجتمع الدولي موقف المتدرج أكثر مما وقد أمام تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط بسبب استمرار القضية الفلسطينية دون حل . وإننا لتأمل أن تزول في القريب العوائق التي تحول دون عقد مؤتمر السلام الدولي الذي دعت إليه الأمم المتحدة .

السيد الصباغ (البحرين) : السيد الرشين ، في مثل هذا الوقت من كل سنة نناقش قضية فلسطين في الجمعية العامة مؤكدين على حقوق الفلسطينيين الشرعية في إقامة دولتهم على ترابهم الوطني . ولم يزد مرور العقود الأربع على إدراج هذه القضية في جدول أعمال الجمعية العامة ، ولأول مرة في دورتها الأولى ، إلا تأكيداً على شرعيتها وانتزاعها من عوامل النسيان والتجاهل والتشكك . لقد امتنك المجتمع الدولي تجاهل حقيقة تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الأساسية ، ومنها حقه في العودة . وهذا ما أشير إلى رفعه اسرائيل تنفيذ الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ . وتمنع هذه الفقرة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم . وتكتفي نظرة إلى مخيمات الفلسطينيين وما تعيشه من بؤر وحرمان وما يتعرض له الفلسطينيون العزل من السلاح ، من قمع وتنكيل على أيدي الأسرائيليين في غزة والضفة الغربية . ولقد امتنت الاعتداءات الاسرائيلية لتشمل لبنان وسوريا وتونس والعراق ، منتهكة سيادتها وسلامتهاإقليمية ، وذلك تكريساً لسياسة الذراع الطويلة التي تمارسها اسرائيل .

إن حقوق الإنسان قد انتهكت ب بشكل صارخ في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بل هي في الواقع غير موجودة . لذلك لا بد من وقف السياسة الاسرائيلية القائمة على الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، والتمادي لمشاريع الاستيطان التوسعية . إننا نشيد ببنضال الشعب الفلسطيني في سبيل الحرية واسترداد حقوقه المسلوبة .

إن قضيته هي قضية شعب عربي قد هرد من بلاده بالقوة والارهاب والبطق ، ومثلاً اغتصبت أرضه فقد صودرت حرريته وتعرض للقتل والتشريد والنفي ، ولاحقته الفسارات المدمرة أينما حل .

لذلك انتا لواحقون أن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني لن تذهب سدى .
وأنها باقية ما بقي هذا الشعب المناضل البطل ، وأنه لا بد من أن يقيم دولته على
ترابه الوطني .

إن اسرائيل مستمرة في استهتارها بقرارات الامم المتحدة وانكارها الحقوق
الاساسية للشعب الفلسطيني واستمرارها في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات
الجولان وجنوب لبنان .

إن المجتمع الدولي يدين بشدة الممارسات الاسرائيلية العدوانية في تلك
الاراضي المحتلة ويؤكد دعمه للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتضامنه معها .
وإن الشعوب المحبة للسلام تتطلع حقا إلى تحقيق سلم عادل ودائم في منطقة
الشرق الأوسط ، وإن هذا لن يتحقق إلا بحل جوهر نزاعه وهو إعطاء الشعب الفلسطيني
جميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف بما فيها حقه في عودته إلى دياره وتحقيق
استقلاليه الوطني المتمثل في إقامة دولته المستقلة وذلك طبقاً لمبادئ الميثاق
والقرارات ذات الصلة . وإن الوصول إلى تحقيق الحل الدائم والشامل والمنتهد سيساعد
حتها على القضاء على حدة العنف والتوتر ، كما يساعد على إشاعة الامن والرخاء في
منطقتنا هذه .

إن الأمم المتحدة انطلاقاً من مسؤولياتها المباشرة في حفظ السلام والأمن الدوليين وضعت نصب عينيها إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية وذلك من خلال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، إلا أن إسرائيل قد انتهكت الميثاق وتتجاهلت تلك القرارات ، وذلك حين رفضت إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره كما رفضت محب قواتها من الأراضي العربية المحتلة وغيرها من ممارسات غير قانونية كياعلانها أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل واستمرارها في إقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وإن تعنتها هذا قد أدى إلى إفشال كل الجهود السلمية لحل المسألة الفلسطينية وانها في كل أعمالها هذه تنتهك أعمال الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

لذلك إن حل هذه القضية يتطلب تضافر الجهد الدولي حفاظاً على السلام والأمن الدوليين .

في السنة الماضية احتفلنا واحتفل العالم معنا بمرور أربعين عاماً على إنشاء منظمة الأمم المتحدة . وإن مأساة فلسطين تكمن في أن عمرها من عمر منظمتنا ، وهنـا تبرز هذه المفارقة المحزنة ونحن نجاهد من أجل إبقاء هذه القضية حية في وجـدان المجتمع الدولي . ويجب لا يعترينا أي يأس أو إحباط .

وهكذا ولكي تتحقق مصادقة الأمم المتحدة وتعود إليها هيبتها فلا بد من إعادة الحق إلى نصابه وأن يتاح للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ووفقاً لمقاصد الأمم المتحدة وأهداف الميثاق وشرعة حقوق الإنسان .

ولا بأس هنا من أن نستذكر معاً خطة التقسيم ، فإنه في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ خلال الجلسة العامة ١١٢٨ للجمعية العامة ، فقد أوصت الجمعية العامة بريطانيا بمفتاحها دولة الانتداب على فلسطين وكل الدول الأعضاء بتنفيذ ما يتعلق بنظام الحكم المُقبل في فلسطين ، وإن التقسيم يقتضي إقامة دولة عبرية وأخرى عربية . وطلبت الجمعية العامة من مجلس الأمن تنفيذ ذلك . وإن قرار التقسيم ١٨١ (د - ٢)

يدعو إلى إقامة دولة عربية فلسطينية . وإن الدولة اليهودية قد أقيمت بالفعل وأصبحت عضوا في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ وفقا لهذا القرار* .

إن الأمم المتحدة تتتحمل مسؤولية خاصة تجاه حل المشكلة الفلسطينية وإن إعلان جنيف لعام ١٩٨٣ حول قضية فلسطين وبرنامج العمل من أجل إقرار حقوق الشعب الفلسطيني والذي صدر عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين كانا تأكيدا على دور الأمم المتحدة الأساس والحيوي في إقامة السلام الشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط . ومن هذا المنطلق على الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليتها التاريخية والقانونية في الدعوة إلى عقد مؤتمر ملام دولي لحل هذه المشكلة المزمنة حلا عادلا يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه التاريخية المشروعة .

السيد سizar (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة فرنسية عن الانكليزية) :

حقيقة تناول هذه الدورة للجمعية العامة لقضية فلسطين مرة أخرى أن هذه المشكلة الملحة التي تمثل جوهر مشاكل الشرق الأوسط لا تزال دون حل . وقد هبّت الأمم المتحدة في نهاية الأربعينيات ظهور قضية فلسطين ويقع على عاتقها رسمياً ومعنوياً وسياسياً الانطلاع بولايتها كاملة وأن تبذل قصارى جهدها لإيجاد حل عادل لهذه المشكلة الخطيرة . لقد استمرت مأساة الشعب الفلسطيني وقتاً طويلاً . ومع ذلك فإن الذين ينكرون على الفلسطينيين حقوق الإنسان وحقوقهم الوطنية الأساسية يأملون دون جدوى أن يكون الوقت لصالحهم وأنهم باستخدامهم للقوة العسكرية والقمع قد ينجحون في النهاية في كسر إرادة الشعب الفلسطيني في النضال من أجل حياة حرة في بلده الأصلي .

إن الفالية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على انتناع بـأن السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط وـهم غير واقعي ما دامت حقوق الشعب الفلسطينيين غير القابلة للتصرف حقوقاً متغيرة .

* تقل الرئاسة مقعد الرئاسة .

ونحن نرى أنه من الحقائق البالغة الموضوعية أن الأغلبية الساحقة من الدول في العالم الآن تدرك أنه لا يمكن تحقيق سلم مستقر و دائم في الشرق الأوسط دون تسوية عادلة لقضية فلسطين . وفي دورة هذا العام أيضاً أتيحت لمنظمتنا وثائق كثيرة تبرهن على الإرادة السياسية القوية للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لبذل كل ما في وسعها للمساعدة في تحقيق حل سلمي وعادل للمشكلة الفلسطينية . ومع ذلك ففي الوقت نفسه تقدم تلك الوثائق دليلاً دافعاً أن العديد من الدول قد جاهدت عن طريق القنوات المباشرة وغير المباشرة مستخدمة قوتها العسكرية وقدرتها الاقتصادية الكبيرة لتصفية قضية فلسطين عن طريق ضم الأرض المحتلة واستيطانها وسياسات مستمرة ترمي إلى حرمان الشعب الفلسطيني من هويته الوطنية ومن إمكانية التنمية المستقلة . والجهود الرامية إلى القضاء على حركة المقاومة الفلسطينية لا سيما منظمة التحرير الفلسطينية هي جزء لا يتجزأ من مثل هذه السياسات . والحقائق الغفظية عن العنف والسجن والمضايقة والترحيل وغيرها من انتكال فقط التي استندت وجودها للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأرض المحتلة تشهد على الطبيعة الملحة للمطالبة بإزالة الظروف التي لا تطاق والتي يعيش فيها الشعب الفلسطيني . وقد ذكر تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أنه على الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن اللجنة فإن مجلس الأمن لم يأخذ بمتوصياتها "بسبب موقف عضو دائم" (A/41/35) ، الفقرة ٤) . ولا حاجة إلى خيال سياسي خارج كي نضيف إلى النحو اسم ذلك العضو ، إنّه الولايات المتحدة التي يتجسد دعمها العسكري والاقتصادي السياسي الشامل لإسرائيل هنا ، في الأمم المتحدة ، في أمور أخرى ، في إساءة استخدام حق النقض دفاعاً عن إسرائيل ضد قرارات مجلس الأمن .

لايزال موقف إسرائيل من تسوية قضية فلسطين باقيا دون تغيير ، مما يجعل تحقيق أي تقدم أمرا مستحيلا . وللأسد ، فإن موقف الولايات المتحدة يتطابق تماما مع هذا الموقف . إذ تشكر باستمرار على الشعب الفلسطيني حقه في إنشاء دولته .

إن غرضها الحقيقي هو مساعدة إسرائيل على الإبقاء على وضعها المهيمن في الشرق الأوسط وتعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية ، لأنها لاتزال تعتمد على إسرائيل بوصفها دعامة رئيسية لسياساتها الخاصة بالشرق الأوسط التي لم تتخل عن تحقيق الأهداف الامبرialisية الهيمانية . إن كفاح الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية عقبة كاداء أمام تحقيق أهداف ومقاصد الولايات المتحدة وإسرائيل . ولهذا فإنهما تودان حرمان الفلسطينيين إلى الأبد من حقهم في أن يكون لهم وطن وفي العودة إلى ديارهم الأصلية ، والحكم عليهم بالتنفي الأبدى أو بالعيش كمواطنين مستعبدين محروميين من التمتع بالحقوق المتساوية في بلد़هم .

أظهر تاريخ البشرية كله حتى الآن أن الخروج على القانون والاضطهاد والظلم ليس هي الأسس التي يمكن أن تبني عليها العلاقات بين الأمم والسلام في العالم . هذا ينطبق بشكل خاص في الوقت الراهن حيث يمل الوعي السياسي والقانوني للدول وللمجتمعات جماء إلى مستوى عال تماما . ويؤكد هذا وجود المنظمة والمبادئ التي أست عليها والتي تحكم أنشطتها .

في إطار منظمتنا ، هناك تفهم واضح تماما للحاجة الملحة إلى تسوية قضية فلسطين بطريقة عادلة . وهذه هي المسؤولية التاريخية العظيمة التي تتحملها الأمم المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني الذي يُلقي مصيره المأساوي ظلاله على المجتمع الدولي كله . لقد آن الآوان أن تفهم إسرائيل بوضوح كيف تضمن لنفسها مزيدا من الوجود بين مجتمع الأمم في الشرق الأوسط ، وتضمن السلم والأمن من أجل تنميتها الخاصة . عليهَا أن تدرك أنها لن تحقق أبدا هذه الأهداف بإهدار حقوق الشعب الفلسطيني ، أو بتعريضه للاضطهاد أو باتباع سياسة القوة في العلاقات مع البلدان العربية . فتلك السياسة لن تحل السلم والأمن في الشرق الأوسط إطلاقا . يذكر التقرير المقدم إليها بحق ما يلي :

"إن هذه الحالة مستظل مائدة مدام الشعب الفلسطيني ممنوعاً من ممارسة حقوقه غير القابلة للتمثيل في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية ... ، ومادامت الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى تحت الاحتلال" . (A/41/35 ، الفقرة ٥)

ينبغي أن تكون تسوية قضية فلسطين شاملة وعادلة . ونرى أن عقد مؤتمر دولي للسلام معنى بالشرق الأوسط وفقاً للقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم بالاشتراك الواسع النطاق للبلدان المعنية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، هو الوحيد الذي يمكنه أن يؤدي إلى سلام دائم وإلى تهيئة الظروف الالزام لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتمثيل . لائزال نرحب باقتراح أن تنشأ في إطار مجلس الأمن لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي المعنى بالشرق الأوسط . إن هذه المبادرة التي اقترحها من على هذه المنصة وزير خارجية الاتحاد السوفيياتي خلال المناقشة العامة ، تلقى تأييدنا الكامل . إننا نصر على وجوب التزام إسرائيل دون قيد أو شرط بجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تطالب بسحب قواتها المحتلة من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة . ونرى أنه مما له أهمية قصوى لتسوية الحالة الراهنة أن تتوقف الولايات المتحدة عن موافقة دعمها العسكري والسياسي والاقتصادي الشامل لإسرائيل ، الذي لولاه ما استطاعت إسرائيل أن تمارس سياستها الراهنة فيما يتعلق بفلسطين والشرق الأوسط .

إن الوفد التشيكوسلوفاكي ملتئع بأنه من سلطة الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وأن تضمن له ممارسة حقه الوطني غير القابل للتمثيل في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة وأيضاً في العودة إلى دياره وممتلكاته وتقديم الحماية المادية الالزام له . وهذا يتطلب أن تبدي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إرادة سياسية نشطة وأن تستخدم نفوذها السياسي لتنفيذ القرارات التي أصدرتها منظمتنا لتسوية قضية فلسطين .

تؤيد تشيكوسلوفاكيا بالكامل الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لإنفصال حقوقه الوطنية غير القابلة للتمثيل ، وستواصل تأييد جميع الجهود الرامية إلى

تحقيق هذا الهدف ، وإلى التوصل إلى تسوية شاملة منصفة في الشرق الأوسط تضمن المصالح المشروعة لجميع الأمم والدول في المنطقة .

السيد هوكي (الجمهورية الديمocrاطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

(مضت عشر سنوات منذ قدمت اللجنة المعنية بمارمة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف - التي تشارك الجمهورية الديمocrاطية الألمانية فى عضويتها - تقريرها الأول إلى الجمعية العامة . والجمعية العامة ببياناتها تلك اللجنة تصرفت بما يتناسب مع الاعتراف بأنه بغير إعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى لا يمكن أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وفقاً لمطلب الفالببية العظيم من الدول بالصيغة إلى تسوية عادلة لقضية فلسطين ، ومن ثم للنزاع في الشرق الأوسط بشكل عام . وهذا وارد أيضاً في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة الذي ينبع على ما يلي :

"وهناك حالياً قدر كبير من الاتفاق على أن أفضل سبيل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط هو التسوية الشاملة التي تغطي جميع جوانب النزاع ، بما في ذلك قضية فلسطين . ويتوفر هذا ، بالإضافة إلى الأسس المشتركة التي تتطوّر عليه المقترنات المختلفة التي قدمت من قبل ، أساساً لإجراء مفاوضات موضوعية" .

(A/41/1 ، ص ٤)

إن النزاع الذي لايزال مشتعلًا منذ عقود عديدة لا يسبب المعاناة التي لا توصف لشعوب الشرق الأوسط ولا سيما الشعب الفلسطينى فحسب ، وإنما يعرض السلم والأمن الدوليين لمزيد من المخاطر أيضًا .

عملت اللجنة - ولازال تعمل - بشكل ملتزم وبطريقة مسؤولة تحت قيادة رئيسها ، الممثل الدائم للسنغال ، السفير ماسامبا ماري ، الذي نود أن نعرب له عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به . ولازال اللجنة تتقدم باقتراحات - وفقاً لولايته - ترمي إلى إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى ، إلا وهي حقه في تقرير المصير دون تدخل أجنبي ، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة ، وحقه في العودة إلى دياره ، وأيضاً الحق في التمويه .

وقد جرت أنشطة متعددة الجوانب بهذه تعبئة الرأي العام العالمي ، ودفع
الذين يتحملون المسؤولية السياسية إلى تلبية مصالح الشعب الفلسطيني ، وذلك ابتداء
من الحلقات الدراسية والندوات الإقليمية إلى اللقاءات الصحافية ومؤتمرات المنظمات
غير الحكومية . وكان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في
عام ١٩٨٣ والذي اعتمد إعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لاعمال الحقوق السياسية ،
الذين وافقت عليهما الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في نفر العام ،
دعا أهمية خامة . وتتفق هذه الوثائق مع قرارات الأمم المتحدة ومع احتياجات عصرنا
والهم الآن اتخاذ إجراء فوري ومشترك من جانب جميع القوى المسؤولة والمعنية على
نحو جاد برفاهة الشعب الفلسطيني والسلم العالمي ، بغية تنفيذ تلك القرارات وقبيل
كل شيء قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ومن ثم تحقيق حل عادل ودائم وشامل لهذه
المشكلة .

وعلى الرغم من الجهود المستمرة لم تحرز حتى الان نتائج ملموسة بشأن تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وإذا كان الأمر يتعلق بتطبيق مبادئ القانون الدولي المعاصر ، كما ورد في ميثاق الامم المتحدة ، فإن الانطباع الناشر هو أنه يجري العمل بمعايير مزدوج ، فالحق في تقرير المصير ، على سبيل المثال ، الذي يطالب به الشعوب بشكل طبيعي وبطريقة لها ما يبررها ، لايزال ينكر على الشعب

هذه هي السياسة التي تتبعهاقوى الامبرالية التي تحاول أن تبقى الدول والشعوب تحت وصيتها وأن تعلن أن مناطق بأكملها تدخل ضمن مناطق نفوذها ، وأن تفرض ما تسميه بـ ممثلها على العالم كله . إن الذين يرغبون في السلم والأمن ، ويهتمون بحق بالحقوق الإنسانية والحربيات الأساسية لا يمكن أن يظلوا غير مبالين بمصير الشعب الفلسطيني ويجب ألا يسمحوا بأي مزيد من الإبطاء في تسوية قضية فلسطين . لقد حان الوقت لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني . وهذا يعني بصفة خاصة أن يكفل للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة .

(السيد هوكي ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

تحاول إسرائيل ، تحت ذرائع مختلفة ، أن تبرر أعمالها العدوانية المتكررة وأن تخفي مصادر التوتر في الشرق الأوسط . هذه الذرائع ليست سوى محاولة عقيمة لتحويل الانتباه عن مسؤوليتها وإظهار الخحايا باعتبارهم الطرف المذنب . وهناك نية مبيبة للتشهير بحركة التحرر الوطني بأكملها ولامتناد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني من التسوية السلمية . وينبغي أن نذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية ما برحت منذ ١٩٧٤ مراقبا في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقامت بدور نشط في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولها بعثات رسمية في بلدان كثيرة بل وتتمتع غالبا بمركز دبلوماسي .

إن عدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، واحتلال الأراضي الأجنبية لحرمان الشعب الفلسطيني بشكل نهائي من أمان رزقه ، يقنان في سبيل تسوية هذه المشكلة . وقد استجاب المجتمع الدولي لهذه الحالة . وكانت الاقتراحات والمطالبات التي وردت أيضا في قرارات الأمم المتحدة أمامنا منذ عدة سنوات . ولسوء الحظ ، هناك حقيقة تاريخية مقادها أن دولة أنشئت بموجب قرار من الأمم المتحدة وبتأييد منها تتجاهل على نحو متصل القرارات التي تتخذها المنظمة العالمية . ومع ذلك دون التأييد السياسي والاقتصادي والعسكري الطويل الأجل وبصفة خاصة من جانب "حليف تلك الدولة الاستراتيجي" ما كان يمكن لها أن تتبع هذا المسلك الموجه أساسا ضد مصالح السلم العالمي وكذلك ضد مصالح الدول والشعوب في المنطقة . وقد أصبح من الضروري الآن أن نوقف أي سياسة من سياسات العرقلة حتى يمكن للأمم المتحدة دون تحفظ أن ترتفع إلى مستوى مسؤوليتها عن حل قضية فلسطين .

يود وفد بلادي أن يؤكد هنا أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتقد أن مؤتمر السلام الدولي المعنى بالشرق الأوسط يعتبر أفضل السبل المناسبة لحل قضية فلسطين ، وذلك نظرا للمشكلات المتعددة التي يؤثر كل منها على الآخر . ويجب أن تشارك في هذا المؤتمر جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن

(السيد هوكي ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

للجنة التحضيرية لمجلس الامن التي اقترحتها الاتحاد السوفيتي أن تشهد إسهاما هاما في الطريق الذي يؤدي إلى انعقاد هذا المؤتمر . وتأيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الاقتراح السوفيتي نظرا إلى أنه من السليم التحرك صوب عقد مؤتمر سلام دولي معنى بالشرق الاوسط ومن ثم تحريك العملية التي ترمي إلى ضمان السلام والامن لجميع الدول والشعوب في المنطقة .

لقد قطعنا بالفعل شوطا ناجحا ، وإن كان محفوفا بالمعوقات ، وذلك منذ إنشاء هذه المنظمة العالمية . والانتصار العظيم لنضال الشعوب من أجل التحرر يؤكد لنا أن الشعب الفلسطيني هو الآخر ميتمتع بحقه في تقرير المصير . ومستؤدي الجمهورية الديمقراطية الالمانية دورها أيضا في المستقبل في إطار المنظمة العالمية وخصوصا باعتبارها دولة عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بغية التوصل إلى سلم عادل و دائم و شامل في الشرق الاوسط . وكما حدث في السنوات الماضية متؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الكفاح العادل للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل إعمال حقوقهما السيادية .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ حوالي

أربعين عاما وفرت الجمعية العامة في القرار ١٨١ (د - ٢) الامان القانوني لإنشاء دولتين ذواتي سيادة في الأرض المعروفة باسم فلسطين . وعلى الرغم من أن إحدى هاتين الدولتين وهي إسرائيل أنشئت في العام التالي أي في ١٩٤٨ ، فإن الفلسطينيين العرب لم يبلغوا بعد حقوقهم وتطليعاتهم المشروعة . وما يبرح هذا الافتراق مصدر معاناة إنسانية تجل عن الوصف ويمثل لب المعوقات السياسية الخطيرة التي تسود المنطقة .

وعلى مر السنين ما ببرحت المسألة تتعدّد بصورة متزايدة ويتعذر حلها أكثر فأكثر . لقد أصدرت الأمم المتحدة سلسلة من القرارات ، وأبرزها قراراً مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، اللذان يوفران أساساً للتسوية التفاوضية . ولا يمكن أن ينشأ أي أمل حقيقي في التسوية السلمية إلا إذا نفذ هذان القراران واشتركت جميع الأطراف في المفاوضات . ومن الجوهرى بصورة خاصة أن تشرع إسرائيل والعرب ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، في الحوار .

وفي الوقت نفسه ، لا تزال محنّة الشعب الفلسطيني تبعث على القلق العميق . وأن السياسة التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي المحتلة والتي تمثل في إقامة المستوطنات لا تزال تزيد من المدامات المتكررة بين سلطات الاحتلال والفلسطينيين . إن السكان الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان يتعرضون كل يوم تقريباً إلى خطر القصف في القتال بين الفئات المتناحرة . إن خطورة الحالة تتجسد في المطالب المتزايدة المفروضة على كاهل وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتقديم المساعدة الإنسانية للسكان من اللاجئين الفلسطينيين في جميع أرجاء المنطقة .

إن اليابان ترى أنه من الجوهرى لإسرائيل والشعب الفلسطيني أن يبذل جهداً حقيقياً لراساء الثقة المتبادلة وتعزيز الإرادة في التعايش ، وإن سياسة إسرائيل المتمثلة في إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة واتخاذ التدابير الانفرادية لتفويير مركز الأرض العربية المحتلة تمثل عقبة حقيقة أمام تحقيق ذلك الهدف . إن اليابان ، إذ لا تؤيد احتلال إسرائيل للأراضي العربية بأي شكل من الأشكال ، تحت إسرائيل على بذل قصارى جهدها لحماية حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت سيطرتها ولادارة تلك الأرض بطريقة عادلة وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

وحيث أن القضية الفلسطينية تكمن في لب مشاكل المنطقة ، فانني أود في هذا الوقت أن أوضح موقف حكومة اليابان إزاء الشرق الأوسط ككل ، وهو التالي :

أولاً ، لا بد أن يكون السلام في الشرق الأوسط سلاماً عادلاً ودائماً وشاملاً . ثانياً ، لا بد أن يتحقق هذا السلام عن طريق التنفيذ المبكر الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٣) و ٣٣٨ (١٩٧٣) عن طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترام هذه الحقوق ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ثالثاً ، لا بد من استكشاف كل سبيل يفضي إلى إخلال هذا السلم ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لمتطلبات الأمن المشروعة للبلدان في المنطقة وللحقوق ومتطلبات جميع الشعوب في المنطقة ، بما في ذلك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . رابعاً ، تؤيد اليابان وجهة النظر القائلة إن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني . وهكذا ، بغية النهوض بقضية السلم في الشرق الأوسط فإن اليابان تعتقد أنه من الجوهرى أن تعترف إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعضهما ببعض وأن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام .

وفي حين أن الجهد الرامي إلى النهوض بعملية السلم مستمرة طيلة العام فإنها لم تحقق تقدماً ملمساً . وإن التوقعات بتسوية المشكلة في المستقبل القريب لا تزال ضئيلة . وعلى الرغم من أن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد توصلتا إلى اتفاق في العام الماضي ، اتفقنا بموجبه على العمل سوية من أجل التسوية السلمية ، يبدو أن جهودهما قد وصلت إلى طريق مسدود . ونلاحظ أن هناك بعض الاتصالات العالية المستوى بين الدول العربية وإسرائيل . ولكن يبدو أنها لا تؤدي إلى شيء ملموس . وفي الحقيقة أخش أن أي مراقب مهتم بالحالة ، لا يسعه إلا أن يشعر بالاحباط إزاء عدم ظهور تطورات إيجابية في عملية السلم في العام الماضي .

بيد أنه سيكون من الخطأ الفاحش أن نسمح لخيبة الأمل أن تنسى من تصميمنا على تحقيق تسوية عادلة وشاملة لمسألة . وتعتقد اليابان أن من مسؤولية المجتمع الدولي تعزيز الجهد الذي تهيئة الظروف التي يمكن لجراء المفاوضات في ظلها . ولا بد من تشجيع جميع الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدها للتوصل إلى الحل السلمي . وفي هذا الصدد ، نرحب بالمبادرة التي أخذ زمامها زعيما مصر وإسرائيل اللذان حددوا عام ١٩٨٧

"سنة التفاوض من أجل السلم" . إننا نعتبر مبادرتهما تعبيراً هاماً عن تصميمهما على التغلب على المعيوبات . وعلاوة على ذلك ، تؤيد حكومة بلادي فكرة إنشاء إطار دولي للتسوية السلمية ، إذا كان ذلك سييسر عملية السلم .

إن اليابان من جانبها قد دعت في العام الماضي إلى التماص الطرق التي تمكن من المساهمة في تعزيز الظروف المفضية إلى التسوية السلمية للمشكلة .

وربما هناك جانب ملحوظ بصورة أكثر في جهود اليابان الرامية إلى المساهمة في الحل السلمي ، ألا وهو الدعم الذي تقدمه لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . إن اليابان تعتقد أن هذه الوكالة ، بتقديمها المساعدة لللاجئين الفلسطينيين ، تؤدي دوراً حيوياً ليس من الناحية الإنسانية فحسب ولكن بوصفها عنصراً للحفاظ على الاستقرار في المنطقة . وقد قدمت اليابان للكتابة منذ عام ١٩٦٥ حتى الان تبرعات نقدية بلغت في مجموعها ٦٩ مليون دولار ومعونة من الأغذية بلغت قيمتها الإجمالية ٤٢ مليون دولار . وعلاوة على ذلك ، بدأت حكومة بلادي في العام الماضي بامتناع متدربين فلسطينيين لتلقي التدريب التقني والمهني في اليابان وقررت هذا العام أن تتعاون مع الاونروا في مشروعها المتعلق بتشييد وتجهيز مدرسة جديدة في جرش بالأردن . وتعتزم حكومة بلادي دعم هذه الوكالة الهامة جداً كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

لقد عانى الشعب الفلسطيني خلال جيلين من تجربة الحرب المريرة والاضطهاد والنفي . فالى متى سيظل هذا الشعب ينتظر قبل أن يتمكن من ممارسة حقوقه المشروعة ؟ ولا بد للأطراف المعنية أن تتعارف بأن الجميع خاسرون في الدورة الحالية من العنف والانتقام . إن ادامة العداوة وعدم الشقة بين الشعوب في المنطقة لا تخدم مصلحة أحد . ولننا وطيد الأمل في أن تواصل الأطراف المعنية بذل قصارى جهدها من أجل تحقيق هدفنا ، ألا وهو إحلال السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط .

السيد دين (مالزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عام ١٩٤٧

تولت الأمم المتحدة مسؤولية الشعب الفلسطيني التي لم تنفذها . وبالنسبة للغالبية

الساحة هنا في الجمعية العامة لا يوجد لدينا أدنى شك في أنه ما لم تحل القضية الفلسطينية حلاً مرضياً لا يمكن أن يكون هناك أدنى أمل في تحقيق السلام في الشرق الأوسط . وبالقطع لا بد أن يشتمل الحل الشامل على إعادة جميع الأراضي العربية التي تستولي عليها إسرائيل عن طريق حروبها العدوانية منذ عام ١٩٦٧ . وإن ما يكتسي بنفس القدر من الأهمية هو اقرار الحقوق غير القابلة للتجزء للفلسطينيين في تقرير المصير وفي العودة إلى ديارهم . وفي الحقيقة أنه ما من شك في أن قضية فلسطين تمثل لب مشكلة الشرق الأوسط . وما دامت المشكلة قائمة فلا يمكن تجنب مناخ الصراع الذي يستبد بالمنطقة منذ وقت طويل والذي أدى في عدة مناسبات بالعالم إلى الاقتراب من الكارثة .

ولا يستطيع أحد أن يتهم هذه المنظمة بالتقسيم لأن الأمم المتحدة اعتمدت خلال أربعة عقود كثيرة من القرارات من أجل إنهاء الصراع . وتتضمن كثير من تلك القرارات عناصر من شأنها أن تمهد الطريق أمام السلام . ومع ذلك ، أثرت إسرائيل أن تتجاهل كل مواقف المجتمع الدولي ورفضت أن تتخلص عن طريق العدوان والقوة . ومما يشجع إسرائيل في تعنتها تلك الحماية وهذا التعااطف القوي من جانب دولة عظمى ، التي تبرر ذلك بحرمانها علىبقاء إسرائيل وبضرورة استراتيجية عليها .

ولم يكن من الغريب إذن أن الأمم المتحدة عجزت حتى الآن عن اقناع إسرائيل بأن أفضل السبل أمامها ، بل أفضل السبل أمام سلم العالم ، هو سبيل التسوية الشاملة المنصفة للجميع ، بما فيهم الشعب الفلسطيني . ونستمع في هذه القاعة إلى الكثير من الادعاءات بالالتزام بالحرية والديمقراطية وتقرير المصير وغير ذلك من المبادئ السامية . ونسأل أولئك الذين يتذمرون بهذه الادعاءات : لماذا إذن يحرم الشعب الفلسطيني من حقه في وطن مستقل خاص به ؟ كيف تستطيع إسرائيل وكيف يستطيع أصدقاؤها أن يصروا على حقها في البقاء في الوقت الذي ينكرون فيه ذلك الحق على شعب فلسطين ؟ كيف تستطيع إسرائيل أن تستمر في إنكار حقيقة وجود الشعب الفلسطيني ؟

وبصرف النظر عن تقسيم فلسطين وسلب شعب بأسره جميع حقوقه ، وعلى الرغم من تبعثره والاهانة التي يشعر بها من العيش كمجموعة من اللاجئين ، وعلى الرغم من الشرامة المروعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية التي تبطئ به باستمرار ، يرتفع شعب فلسطين رفضاً قاطعاً أن يتضمن من تراثه الجماعي كفلسطينيين . بل إن الشعب الفلسطيني قد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه شعب له تاريخ وحضارة وأنه جدير بأن يكون أمته . وإن إنكار هذا الحق الأساسي على الشعب الفلسطيني كان ولا يزال جوهر الصراع .

إن المجتمع الدولي منذ اعتماد القرار ٥٨/٣٨ جيم في ١٩٨٢ ، قد حدّ مراراً وتكراراً على انعقاد مؤتمر السلام الدولي المعنى بالشرق الأوسط ، ونأمل أن يتمكن المؤتمر ، بمشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بمفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأعضاء مجلس الأمن من

أن يتوصل إلى حل عادل . ومع ذلك ، لا تزال إسرائيل وأصدقاؤها يعرقلون هذا المؤتمر ، ولا يزالون يصررون على المحادثات المباشرة . ولكن هذه المحادثات ، كما تصر إسرائيل ، لا يمكن أن تشمل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتتجاهل حقيقة أن الأمم المتحدة قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وتذكر إسرائيل هذا بالطبع ، وتزعم أن هناك آخرين ، أو أن هناك انقسامات في صفوفها . وحتى في أشد الديمقراطيات استقرارا ، هل هناك رأي واحد ولا سواه ؟ لقد حاولت إسرائيل أيضا أن تخترع ما يسمى بالقيادة الفلسطينية المعتمدة ، التي يمكن أن تتفاوض وأن تتعامل معها . ولن تكتسي مثل هذه الجماعات ثوب الشرعية . وهذه مؤامرة تذكّرنا بالممارسة الاستعمارية المألوفة .

ويقال أيضا إن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تعترف بإسرائيل – ولننتبه إلى ذلك – قبل الاعتراف باستقلال فلسطين بل حتى قبل النظر في مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مناقشات . ويتحقق هذا الموقف عن اعتراض صريح من جانب منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل قبل أن يسمح لها بدور غير محدود في مفاوضات غير محددة بشأن مستقبل غير محدد لفلسطين . ولا نعتقد أن هذا طريق معقول أو حتى اقتراح جدي . ولنسأل من يؤيدون إسرائيل الذين يصررون على اعتراض صريح بإسرائيل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية إذا ما كانوا ، بنفس هذا المعيار ، قد طلبوا من إسرائيل أن تعترف صراحة أو حتى ضمنا بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالدولة الفلسطينية ؟

إن منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر بها الأمم المتحدة باعتبارها حركة تحرير وطني مشروعة ، توصف باستمرار بأنها منظمة إرهابية ، رغم أنها أدانت أعمال الإرهاب وأستنكرتها باستمرار وبشكل قاطع لا لبس فيه . وتود أجهزة الدعاية التي تستخدمها إسرائيل في جميع أرجاء العالم أن تقنعنا بأن كل فلسطيني أو أي شخص يقاوم إسرائيل في الأراضي المحتلة ، هو إرهابي . وفي الوقت ذاته ، تصبح جميع المخيمات والمستوطنات الفلسطينية ، أيهما كانت ، أهدافا عسكرية مشروعة لإسرائيل ، وبالتالي

يمكن قصفها بالقنابل ودميرها ، بصرف النظر عن أن نساء وأطفالاً ومدنيين يعيشون فيها . فهم يتجاهلون حقيقة أنه كثيراً ما يقتل النساء والأطفال ويشهون من جراء القنابل والقذائف الاسرائيلية . من هم الإرهابيون الحقيقيون ، إننا نتساءل ؟ هل من المستغرب أن سياسات إسرائيل الإرهابية ذاتها قد أفرزت حلقة متتابعة من الإرهاب والعنف ؟

يكفي المرء أن ينظر إلى سياسات إسرائيل في الضفة الغربية والأراضي المحتلة الأخرى ليعرف أن إسرائيل ليست كافية دولة محتلة . فإن سياساتها ترمي لإخضاع الشعب ، وغرضها هو ضم الضفة الغربية وأكبر قدر ممكن من الأراضي العربية .

مرة أخرى أمامنا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ومرة أخرى يشهد هذا التقرير على تجاهل إسرائيل التام لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ويواصل نظام تل أبيب دون هوادة سياسة ضم الأراضي العربية من خلال طرد سكانها وغير ذلك من التدابير القسرية . ونقتبس من التقرير :

"اقترن هذا الضم الراهن للأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما هو الحال في السنوات السابقة ، بتدابير تستهدف قمع جميع أشكال المقاومة والتعبير السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعب الفلسطيني ، فضلاً عن أعمال العنف والاستفزاز التي تمارسها القوات الإسرائيلية والمستوطنون اليهود المسلحون ضد الفلسطينيين" . (A/41/35 ، الفقرة ٢٠)

ويتكلم التقرير أيضاً عن إصرار إسرائيل على اتباع سياسة مصادرة الأراضي العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وزيادة حجم وعدد مستوطنتها ، ويستطرد قائلاً :

"... وواصلت إسرائيل في الوقت نفسه سياستها الرامية إلى تهويد الأراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق إدماجها بالتدريج في النظام الوطني الإسرائيلي اقتصادياً وإدارياً وتهيئة الظروف التي ترمي إلى إرغام السكان الفلسطينيين على الهجرة من أراضيهم" . (A/41/35 ، الفقرة ١٩)

وفي جوهر سياسة اسرائيل يكمن إنكار وجود الشعب الفلسطيني ذاته . ومن هنا فرضت اسرائيل الشتات على الشعب الفلسطيني . وأعربت اللجنة في تقريرها عن باللغة قلقها لها قامت به اسرائيل من إعادة فرض أنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥ التي وضعت في عهد الانتداب البريطاني ، والتي تسمح بإبعاد الأشخاص والحبس الإداري دون تهمة أو محاكمة . ويؤكد التقرير :

"إن هذا الإجراء أصبح حجر الزاوية في سياسة قمعية جديدة تهدف إلى كبح الأنشطة المعاشرة لاحتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة ؛ ووجهت بصورة رئيسية ضد طلاب الجامعات والنقابات والصحفيين" . (٢١) A/41/35 ، الفقرة (٢١) .
وتحت ستار هذا الإجراء قاتم السلطات الامرائيلية بترحيل عدد من الفلسطينيين ، واحتجزت عدداً أكبر وقيمت من تحركاتهم . ويبعدوا أن سياسة السلطات الامرائيلية شجعت المستوطنين اليهود على ارتكاب أعمال التخريب والعنف ضد العرب . كما أدت إلى تدنيس الأماكن الإسلامية المقدمة ولا سيما الحرم الشريف والممسجد الأقصى .
إن قائمة الممارسات الامرائيلية في الأراضي المحتلة لا تنتهي ، ولكن لسن استمرار في سردها تخينا للإيجاز ، فال்டقرير في متناول الجميع . ويكتفي القول إن المبرر الأساسي لسياسة اسرائيل هو الاستمرار في تشتيت الشعب الفلسطيني ، وتضييق الخناق عليه على أمل أن يرحل ، وفي ذلك ما يتحقق غرض اسرائيل في ضم الأراضي المحتلة .

وإزاء عدوان اسرائيل المستمر وبطشها بالشعوب العربية ينبغي لهذه المنظمة أن تظل حازمة . فرغم مطوة اسرائيل العسكرية وحماية أصدقائها القوياء لها ، لا بد أن نستمر في إصرارنا على حل عادل يرتكز على مبادئ معينة من بينها استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وحقه في أن يكون له وطن ، واستعادة الأرض العربية التي تحتلها إسرائيل بشكل غير شرعي . ولا يجوز أن يحرم الشعب الفلسطيني من القيام بدور مركزي في تقرير مستقبله عن طريق ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعد قضية

فلسطين واحدة من أقدم المسائل المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذه المشكلة التي نجمت عن مؤامرات الامبراليالية العالمية وثمرة افكارها غير الشرعية - الصهيونية ، تتبّع أساساً من إنكار متطرف لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف . وهذه المشكلة تمثل لب الصراع العربي الإسرائيلي فسرى الشرق الأوسط ، وتستحوذ على اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية في معيها لإيجاد حل عادل . لقد أمضينا آلاف الساعات في بحث هذه القضية في مئات المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ، واعتمدنا عشرات الإعلانات والقرارات والمقترنات والبلاغات وخطط العمل ، وكلها ترمي إلى هدف واحد ، ألا وهو تحقيق توسيعية دائمة وشاملة ، وبالتالي وضع حد لسياسة طال أمدها يعيشها الملايين من الفلسطينيين .

ومع ذلك ، لم يفلح أي من هذه الجهد في تقرير التسوية أو في تحقيق السلام فيما يخوّل تلك القضية . وما زالت الأرض الفلسطينية ، بالإضافة إلى أراضي عربية أخرى ، واقعة في قبضة الاحتلال الإسرائيلي الحديدي . وأصبحت أعمال العنف والقمع التي ترتكب ضد الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأرض المحتلة تؤثر على قطاعات متزايدة من أولئك السكان ، ولا يبدو أن هناك نهاية لسياسة إسرائيل في حيازة الأراضي بالقوة .

ولا يمكن أن يعزى استمرار معنة الفلسطينيين إلى تقصير المجتمع الدولي ، ولا إلى الادعاء بعدم وجود أساس واقعي وعادل يقوم عليه الحل الدائم .

لقد ورثت الأمم المتحدة مشكلة فلسطين بعد أن وصلت بالفعل إلى أبعاد خطيرة ، ما طرأ من تطورات بعد ذلك زاد من حدة التوترات التي دفعت بالمنطقة أكثر من مواجهة عسكرية شاملة ، نجمت عنها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات .

والأمم المتحدة ، مدركة لمسؤوليتها المباشرة عن صيانة السلام والأمن الدوليين ، ظلت ماهرة على تلك الحالة ، وبذلت كل جهد في استطاعتها لتحقيق سلام شامل و دائم في الشرق الأوسط ، عن طريق التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية . وأوضحت هذه المنظمة بجلاء طبيعة المشكلة ونطاقها ، في القرارات التي اتخذها اثنان

من أهم أجهزتها وأكثرها نفوذاً ، وهما الجمعية العامة ومجلس الأمن . وتلك القرارات لم تجذب حسب حكم المجتمع الدولي على القضية الفلسطينية ، بل إنها أيضاً وضعت المبادئ التوجيهية الأساسية الكفيلة بتحقيق توسيع مقبولة لتلك القضية .

ومما يشير جزعاً عميقاً لدى الإنسانية المحبة للسلم ، أن تلاحظ أن مطالباتها المتكررة بإعادة السلم إلى تلك المنطقة من العالم التي ابتلتها الحروب ، عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، لقيت أذناً صماء من جانب نظام إسرائيل الصهيوني ومستشاريه الامبرialisين . إن إسرائيل ترتكب بعناد سبب قواتها وإدارتها من الأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكاً مارحاً ومتكرراً ، ومخالفة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . وقد شرع الحكم الصهابي ، وفقاً لطبيعتهم الخبيثة في إقامة "إسرائيل الكبرى" المزعومة ، في استيعاب أراضي الآخرين . ورغم تحذيرات المجتمع الدولي القوية ، قام النظام الصهيوني بإعلان ما أسماه "القانون الأساسي" الذي اعتبر فيه مدينة القدس الشريف "العاصمة الأبدية لإسرائيل" . وتحقيقاً لنفس الغاية فإن إسرائيل لا ترتكب فحسب إعادة أراضي مرتفعات الجولان الشامنة إلى السيادة السورية بل إنها أيضاً سنت تشريعاً يرمي إلى ضمها إليها بمفهوم نهائية .

ويمكن رؤية ما يعبر بوضوح عن هذه الممارسة غير الشرعية في الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . فلما زايل توابل بعناد اتباع سياسة نشر المستوطنات الاستعمارية اليهودية في هاتين المنطقتين . وكما حدث في الماضي ، طرت بالقوة في العام الفائت آلافاً أخرى من السكان الاصليين من ديارهم وقدرهم أو أجبرتهم على التخلص منها نتيجة أعمال الضفت والتخييف البشع التي تقوم بها سلطات الاحتلال والمستوطنون الصهيونيون . ومن ثم تستخدم عادة الاراضي والموارد المصادرة بهذه الطريقة لإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع القديم منها أو لبناء مرافق عسكرية جديدة للقوات المحتلة .

وتمتد الاشار البغيضة للقوانين والأنظمة الأخرى التي تفرضها السلطات الاسرائيلية ، بالمخالفة الصارخة لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٦ ، الى جميع نواحي الحياة في الاراضي المحتلة . فقد حلت الكثير من أجهزة الحكم المحلي ، مثل مجالس المدن والقرى ، وطررت رجالها المنتخبين واستعاضت عنهم بـإدارات عسكرية أو مدنية تابعة للسلطة القائمة بالاحتلال . كما أن المؤسسات التعليمية والاجتماعية ، مثل المدارس والجامعات ونقابات العمال ، تغلق المرة تلو الأخرى . وتتعرض مساجد المسلمين وأماكنهم المقدمة الى التحريم ، ولا يزال المدنيون المسلمين أهدافاً للمضايقات المستمرة من جانب المجموعات الإرهابية من المستوطنين وشرطة السلطة القائمة بالاحتلال .

ولا تزال هذه الممارسات وما يشابهها مبعثاً مستمراً للقلق لدى مكان الاراضي المحتلة ولدى البشرية جماء . ولا تزال عالقة بآذاننا الذكرى المريرة لمجزرة اللاجئين الفلسطينيين البريء في مخييمي صبرا وشاتيلا وغارة القرصنة الجوية الاسرائيلية على تونس التي أدت الى مقتل أكثر من ١٦٠ شخصاً . وإذا كنا نريد أن نمنع تكرار هذه الاعمال الوحشية البغيضة ، يتبعنا علينا أن نتخذ خطوات جادة لمنع فتيل التوتر المتزايد نتيجة للفظائع التي يقترفها النظام الصهيوني .

ويكفينا القول أنه ما كان لفطرة النظام العبيوني أن تسود على رغبات المجتمع الدولي لو لا ما يلقاه هذا النظام من حماية وتشجيع من جانب حلفائه الامبراليين ، وفي المقام الأول امبرالية الولايات المتحدة . فما فتئت الولايات المتحدة ، التي وضعت ما يسمى بالتحالف الاستراتيجي مع النظام العنصري ، تقدم لهذا النظام الدعم الهائل غير المشروط على الأبعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، مما مكنته من ارتكاب أعمال العدوان على بلدان عربية ذات سيادة في المنطقة ، ولا سيما سوريا ولبنان . وامبرالية الولايات المتحدة هي التي هلت فعليها مجلس الأمن بسامرة استعمال حق النقض والحيلولة دون اعتماد تدابير لإجبار نظام اسرائيل الخارج عن القانون على الانصياع .

وتتجسد مؤامرات الولايات المتحدة المستمرة ضد السلم والأمن الدوليين مثرة أخرى في ردّها السلبي المستمر على نداءات الجمعية العامة المتكررة إلى عقد مؤتمر سلام دولي معنوي بالشرق الأوسط . وإننا ندين بشدة هذا الموقف الذي لا ينم عن المسؤولية إزاء قضية من القضايا الساخنة في عصرنا . وفي هذا المدى فإننا نشيد بال موقف البناء للاتحاد السوفيتي ونعتبر عن تأييدها لاقتراحه المؤاتي والواقعي بإنشاء لجنة تحضيرية تتكون من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن .

وإذ نعتبر عن التقدير للأمين العام للأمم المتحدة لمساعدة الرامية إلى تمهيد الطريق أمام عقد المؤتمر المقترح ، فإننا نحثه على مضاعة جهوده في هذا الاتجاه .

ومن الضروري بالطبع أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة في هذا المؤتمر . وإننا نرفق أية محاولة لعزل قضية فلسطين عن باقي مشكلة الشرق الأوسط ، ونعتبر أي مغبة تأمريية أو جزئية غير ملزمة قانونيا ولا أخلاقيا . وقد بيت التجربة السابقة أن السلم الدائم لا يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط إلا بتسوية عادلة ودائمة ، يكون شرطها الأساسي هو نيل الشعب الفلسطين لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف .

إن شعب فلسطين الباسل والمواطنين الابطال في سوريا ولبنان ، في كفاحهم لاستعادة أراضيهم وممارسة حقوقهم السيادية الوطنية ، يحظون بكل دعم وتضامن شعوب

وحكومة أفغانستان . ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة سوف تعتمد ، كما فعلت في الماضي ، مشاريع القرارات المقترنة من جمهورية أفغانستان الديمقراطية وعدد من البلدان الأخرى ، بأغلبية ساحقة . ونحث جميع الدول المحبة للسلم والعدالة على إيلاء تأييدها لمشاريع القرارات هذه* .

السيدة نجوى بنه شانه (فيبيت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

إننا نجتمع مرة أخرى في هذه الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة لمعالجة قضية فلسطين ، قضية شعب شهيد شرد من أرضه بالقوة ، شعب عاش معاناة هائلة في المنفى ولكنه يواصل خوض كفاح شجاع لا يقهر لاستعادة حقوقه الوطنية الأساسية المقدمة .

لقد وصلت قضية فلسطين اليوم إلى مرحلة هامة تحتاج إلى اتخاذ إجراء أكثر قوة من جانب المجتمع الدولي في معهده إلى حل عادل و دائم و شامل للمشكلة . وفي كل يوم تصلنا أنباء جديدة عن القمع البربرى الذي تمارسه قوات الاحتلال الصهيونية في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، بسازراء لكل قانون أخلاقي و دولي . وتلجم قوات الاحتلال الاسرائيلية ، في محاولة منها للقضاء على مقاومة الشعب الفلسطيني ، إلى الاعتقالات التعسفية الجماعية والطرد والاغتصاب والأعمال الأخرى الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة . وتشكل سياسة الإبادة التي يمارسها المهاينة الاسرائيليون ضد مكان الأرضي الفلسطيني المحتلة ، وكذلك سياستهم التوسيعية ، انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وغيره من المكتوب المعترف بها عالميا . وكانت التدابير التي اتخذتها إسرائيل لضم شرق القدس و مرفقتي الجولان وإقامة المستوطنات وأعمال القمع والإرهاب التي ترتكبها ضد مكان الأرضي المحتلة ، موضوع إدانة شديدة من جانب الأمم المتحدة وبلدان حركة عدم الانحياز . وإذا كان إسرائيل قد استطاعت أن توافق دون عقاب سياستها الوحشية والكريهة ضد الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية ، فإن هذا يعود إلى أنها تتمتع بكل أنواع الدعم السياسي والعسكري والمالي والدبلوماسي من

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دومن مانتورو (موزامبيق) .

جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، خليفها الاستراتيجي . وقد جعل هذا الدعم والتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية المتواطع المباشر مع إسرائيل .

وفي هذا الصدد فإن موقف حركة عدم الانحياز ، الذي أكد عليه مرة أخرى مؤتمر القمة الشامن المعقود في هراري ، واضح وصريح . فقد جاء في الإعلان السياسي ما يلي :

(تكلمت بالإنكليزية)

"وأدان رؤساء الدول أو الحكومات 'التحالف الاستراتيجي' بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأكدوا أن هذا التحالف قد عزز الدور العدوانى لنظام تل أبيب التوسيعى الذى يعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة ، ويشجع ذلك النظام على مواصلة وتصعيد عدوانه ، مما يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الدولى والسلم والأمن فى الشرق الأوسط" . (A/41/697 ، ص ٥٣ ، الفقرة ١٦٢)

(واملت الكلام بالفرنسية)

والولايات المتحدة إذ تسيء استخدام حقها في النقض في مجلس الامن بصورة منتظمة ، تتعوق بدرجة خطيرة الجهد التي يبذلها المجتمع الدولي في معهه لايجاد حل عادل ومنصف لقضية فلسطين . وفي نفس الوقت ، تسع الولايات المتحدة الى بث الفرقعة فيما بين البلدان العربية ، وفرض اتفاقات منفصلة مثل اتفاقيات كامب ديفيد ، على امل سحق الكفاح الباسيل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية بهدف تحويل الشرق الاوسط الى معقل للاستعمار الجديد ضد حركات التحرير والبلدان المستقلة في تلك المنطقة المضطربة .

وتترمي محاولات فرض اتفاقات منفصلة الى عرقلة التسوية الشاملة للصراع في الشرق الاوسط ، ولبّ هذا الصراع هو قضية فلسطين . وتتعارض هذه المحاولات مع مصالح شعب فلسطين والشعوب العربية الاخرى وكذلك مع مصالح السلم والامن في المنطقة وفي ارجاء العالم . ولغير هناك اي احتمال لنجاح هذه المحاولات . وقد اكدت ذلك الاحداث المفجعة التي اعقبت صفقة كامب ديفيد . وأصبح من الواجب على من لا يزالون يغذون الاوهام بشأن النوايا الطيبة المزعومة للحليف الاستراتيجي لاسرائيل ان يدركون انه من المستحيل وضع نهاية للاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية عن طريق الاتفاقيات المنفصلة .

فالسياسة التي تنتهجها الامبرialisية الرائدة في الشرق الاوسط جزء لا يتجزأ من سياستها الشاملة المناهضة للثورة التي يتجسد مظهرها الاخير في نظرية الكونية الجديدة . وجميع الخطط ، ابتداء من خطة كيسنجر و حتى خطة ريفان ، وابتداء من اتفاق كامب ديفيد وحتى الجهد المخزي التي تبذل حاليا لتحقيق كامب ديفيد ثانية ، تخدم تلك الاستراتيجية وتستهدف مقاومة الكفاح من أجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق الشعوب في ذلك الجزء من العالم في السلم والاستقلال والتقدم الاجتماعي . وفي مواجهة التحالف الاستراتيجي الاسرائيلي الامريكي وفي مواجهة اعمال القمع والارهاب التي يرتكبها الصهاينة ، ما يمر الشعب الفلسطيني يخوض طوال عقود كفاحا بطوليما ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، لاستعادة حقوقه الوطنية الاساسية، بما فيها الحق في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين .

وهذا النضال يحظى بالموافقة والتاييد المتزايدين من جانب البشرية جمـاء . وـتـؤـيدـ فـيـيـتـ نـامـ شـعـبـاـ وـحـكـوـمـةـ وـبـدـونـ تـحـفـظـ مـوـقـفـ حـرـكـةـ عدمـ الـانـحـيـازـ بشـأنـ قـضـيـةـ فـلـسـطـيـنـ . وـقـدـ تـأـكـدـ هـذـاـ المـوـقـفـ مـنـ جـدـيـدـ فـيـ الـاعـلـانـ السـيـاسـيـ الصـادـرـ عـنـ مـؤـتـمـرـ الـقـمـةـ الشـامـ المـعـقـودـ فـيـ هـرـارـيـ ، وـالـذـيـ جـاءـ فـيـهـ مـاـ يـلـيـ :

(تكلمت بالانكليزية)

" أكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه لا يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل و دائم للحالة في الشرق الاوسط دون انسحاب اسرائيل انسحابا تاما وغير مشروط من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ودون استرداد الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف وممارسته لها ، بما في ذلك حق العودة إلى دياره ، وحق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني وفي إقامة دولة ذات سيادة مستقلة في فلسطين ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة" . (A/41/697 ، ص ٥٧ ، الفقرة ١٧٦)

(وأملت الكلام بالفرنسية)

ولقد أثبتت التجربة على نحو لا شك فيه أن قضية فلسطين هي لـب مشكلة الشرق الاوسط والصراع العربي الإسرائيلي . ولا يمكن وبالتالي أن يكون هناك سلم في الشرق الاوسط ما دامت القضية الفلسطينية دون حل . ومن ثم ينبغي ألا يذر أي جهد من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط في أقرب وقت ممكن . ومن الأمور المواتية للغاية في هذا الصدد الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفيياتي بشأن الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر الدولي ، على أن تشترك فيه كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الاقتراح الخالص بإنشاء لجنة تحضيرية مكونة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ومن المؤسف أن هذا الاقتراح يصطدم بالموقف السلبي الذي تتبعه اسرائيل والدولة التي تحميها ، وهو موقف أدانه مؤتمر القمة الشامن لبلدان عدم الانحياز إدانة قاطعة في العبارات التالية :

(تكلمت بالإنكليزية)

"أدان رؤساء الدول أو الحكومات الموقف السلبي الذي تتخذه إسرائيل والولايات المتحدة إزاء عقد هذا المؤتمر ، وأعربوا عن الأمل في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في هذا الموقف السلبي" . (A/41/697 ، ص ٥٨ ،

(الفقرة ١٨٢)

(واملت الكلام بالفرنسية)

وإذ نستلهم اليمان العميق بالكفاح الذي لا يقهر للشعوب ، فاننا على اقتدار راسخ بأن كفاح الشعب الفلسطين وسائر الشعوب العربية من أجل نيل حقوقها الأساسية ، سينتصر في النهاية .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لهذه المناقشة أهمية خاصة ، شأنها شأن مناقشات الأعوام الماضية ، حيث أنها نتكلم عن العنصر الرئيسي في مشكلة الشرق الأوسط ولب الصراع في تلك المنطقة . إن الجهود الدائبة التي يبذلها المجتمع الدولي لايجاد وسائل لحسن مشاكل الشرق الأوسط ، وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين ، تبرز في عشرات القرارات والمقررات التي اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة . غير أن الشعب الفلسطيني ما زال يتعرض لمعاناة تجلّ عن الوصف ، ونجد مرة أخرى أن الحقائق التي وردت في بيان السيد القدوسي رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية حقائق مقنعة . وقد آن الأوان لتحويل الشرق الأوسط الذي يعد مرجلًا للتوتر الدائم إلى منطقة يسودها السلم المستقر والعدالة لجميع شعوب المنطقة . ولا بد من التسليم بأنه يتعدّر تحقيق تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط دون أن نأخذ في اعتبارنا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وهناك توافق دولي في الآراء بأن لهذا الشعب حقاً شانياً في الهوية الوطنية وفي تقرير المصير وفي وطن خاص به .

لقد اعترفت الجمعية العامة قبل اثنى عشر عاماً بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وأكدت أن هذا الشعب من الأطراق الرئيسية في إرساء السلام في الشرق الأوسط . والأسباب التي أدت إلى عدم إلتحاق تقدم في حسم هذه

(السيد أودوفينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

المشكلة واضحة جلية . فالسبب الرئيس هو السياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل ، بتأييد ودعم كاملين من جانب واشنطن . ويمارس "الحليفان الاستراتيجيان" سياسة مغافرة تقوم على إرهاق الدولة ، ويستهكان ميشاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المقبولة .

وإسرائيل التي تسببت في المشكلة الفلسطينية التي هي أكثر المشاكل حدة في الم悲哀 القائم في الشرق الأوسط ، توافق اقتراح الخطاب في الأرضي العربية التي استولت عليها . وتنتهي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة سياسة وحشية تقوم على القمع وترحيل الأفراد واحتجازهم بدون إجراءات قانونية لفترة تتجاوز ستة أشهر . ويعلن حظر التجول في المدن والقرى طوال اليوم .

(السيد أودوفينكو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وتُفلق الجامعات العربية ، ومن بينها جامعة بير زيت المعروفة وتصادر الصحف والمجلات الفلسطينية وغيرها من المطبوعات لأنها تنشر معلومات معينة عن حياة الفلسطينيين . وتُهدم منازل الفلسطينيين بالдинاميت وتدرك بالبلدوزرات لمجرد الاشتباك في كونهم يتعاطفون مع منظمة التحرير الفلسطينية .

إن أنشطة اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة كانت خاطئة منذ البداية . وقد بيّنا ذلك بوضوح في رد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بشأن هذه المسألة الوارد في الوثيقة A/41/455/Add.1 ، وقد جاء فيه :

"ظللت [اسرائيل] قرابة عشرين سنة تنتبه بصورة خطيرة ومنتظمة حقوق الإنسان الأساسية في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وتمثل أعمال اسرائيل انتهاكاً صارخاً للقواعد الأولية للسلوك المتحضر للدول" . (A/41/455/Add.11 ، ص ٤)

إن شمار السياسة الاسرائيلية تتجلّى في مخيّمات اللاجئين . فمحنتهم طاغية في أبعادها . وما علينا لندرك ذلك سوى أن نلقى نظرة على عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأمم المتحدة .

وتحتجج تل أبيب بوقاحة في محاولة لتبير مخططاتها وأعمالها العدوانية ، بالحاجة إلى قمع من تزعم أنهم إرهابيون فلسطينيون . وقد أصبحت من الممارسات المألوفة غارات قصف الملاجئ المؤقتة للفلسطينيين الذين طردتهم اسرائيل من ديارهم ويعيشون الان في أراضي الدول العربية مثل الدولة المجاورة لبنان . والمقصود هنا بالدرجة الأولى هو إذلال من تربطهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط التحرر الوطني للشعب الفلسطيني . وينتشراليوم في بلدان كثيرة الشعور بكون المشكلة الفلسطينية جرح الإنسانية الدامي الذي يجب شفاؤه في أسرع وقت ممكن ، لكن لمن يقدمون شتس الوصفات لمعالجة هذا الجرح بالصفقات المنفصلة كما حدث في كامب ديفيد ، ينسون جوهر الموضوع ، وهو أن مستقبل الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتقرر بدون ذلك الشعب . ومن الواضح أن الهدف الأساسي لسياستهم هو استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، من عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط ، ووضع

عقبات لا يمكن تجاوزها في طريق الحل العادل للمشكلة الفلسطينية ، وإلغاء مسألة تأسيس دولة فلسطينية مستقلة إلقاءً تاماً .

لقد بين وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في رسالة وجهها إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، أنه :

"نظراً للتوتر الحاد المستمر في الشرق الأوسط الذي تضاعفه مخططات

إسرائيل العدوانية وسياسة واشنطن المعادية للعرب والفلسطينيين ، فإن الحاجة تمنى إلى تسوية عادلة وشاملة على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، وإلى ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف في تقرير المصير وتأسيس دولة مستقلة".

وتعدّ أنس واقعية للتسوية في الشرق الأوسط ولحل القضية الفلسطينية في المقترنات المشهورة التي قدمها الاتحاد السوفيتي في ١٩٨٤ والتي أكملت وتطورت في الفترة التي أعقبت ذلك . وإنني أشير على وجه التحديد إلى خطة إحلال سلام دائم في الشرق الأوسط وفقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد حظيت هذه المقترنات بتاييد بلدان كثيرة . وتبينت أغلبية أعضاء الأمم المتحدة ، بما فيها بعض حلفاء الولايات المتحدة ، المبادرة السوفياتية لعقد مؤتمر دولي تمثيلي يعنى بالشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ونؤمن بأن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات محددة لعقد هذا المؤتمر .

والاقتراح الذي حظي باوسع تأييد ممكن في هذا الصدد كان الدعوة إلى تشكيل لجنة تحضيرية تتالف من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . بهذه المبادرة التي قدمت أثناء اللقاء الذي تم هذه السنة بين السيد غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، والسيد ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا ، حظيت بقبول وتأييد واسع النطاق في بلدان كثيرة من العالم . والدليل على ذلك الإعلان السياسي الذي اعتمدته رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري

(السيد أودوفينكو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، والذي أيدوا فيه فكرة إنشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن بمشاركة الأعضاء الدائمين في المجلس ، لايجاد السبل والوسائل الفعالة لعقد المؤتمر الدولي . وأيدت الجمعية العامة هذه الفكرة في قرارها ٥٨/٣٨ .

إن تشكيل اللجنة التحضيرية في إطار جهاز الامم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الاولى عن صيانة السلام والامن الدوليين يمثل بالتأكيد خطوة هامة طال انتظارها لايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية وللاستدلال على الطرق الناجعة للقضاء على حالة الصراع السائدة في جميع أرجاء الشرق الاوسط . ويمكن للجنة التحضيرية أن تناقش وتتخذ التدابير الضرورية لعقد المؤتمر الدولي وتنظر في شتى المشاكل المتعلقة بعconde وتحسّنها بصورة موضوعية .

ونناشد مرة أخرى الدول التي تعارض عقد مؤتمر السلام الدولي المعنى بالشرق الاوسط أن تراجع موقفها . فموافقتها على تشكيل اللجنة التحضيرية في إطار مجلس الأمن يمكن أن تساعده على كسر الجمود الذي يلف المشاكل المعلقة منذ زمن بعيد ، وتدلل بالافعال لا بالاقوال على الرغبة في مساعدتها على تحقيق مقاصد ميثاق الامم المتحدة النبيلة ومبادئه .

ومن المساهمات الايجابية المقدمة في الامم المتحدة لجسم المشكلة الفلسطينية مساهمة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي يترأسها السيد ساري . فقد اضطاعت اللجنة في ١٩٨٦ ، كما يوضح تقريرها ، بأعمال ذات أهمية كبيرة تنفيذاً لولايتها . وتوصل اللجنة ، تنفيذاً للمهام المنطة بها ، مراقبة تطورات القضية الفلسطينية . وقد بذلك كل جهد ممكن لتنفيذ توصياتها التي تبنته الجمعية العامة . ونحن نؤيد جهود اللجنة لتنظيم وعقد حلقات دراسية اقليمية في اوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية ، علاوة على عدد من الاجتماعات والندوات التي عقدتها المنظمات غير الحكومية . ولا شك في أن هذه الجهود أسهمت مساهمة كبيرة في بلورة الرأي العام العالمي وتعبيته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . وفي هذا السياق يود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يشير على وجه الخصوص

(السيد أودوفينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الى أن من شاركوا في الحلقات الدراسية الإقليمية الثلاث التي نظمتها اللجنة أكدوا من جديد :

"إن مشكلة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف لا تزال تشكل لبّ صراع الشرق الأوسط ، وأن السلام الشامل والعادل والدائم لمن يحل في المنطقة دون ممارسة تلك الحقوق وفقاً لقرارات الأمم المتحدة" .

وأكد المشاركون في الحلقات الدراسية أيضاً :

"الحاجة الى عقد مؤتمر سلام دولي يعنى بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطلبوا من الدول التي لا تؤيد ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف ، ومن تلك الدول الولايات المتحدة وأسرائيل ، أن تعيد النظر في موقفها بفية حسم تلك المشكلة" .

(السيد أودوفينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وتقدم قرارات الحلقات الدراسية أدلة لا تقبل الدحض على أن هناك رأياً محدداً في العالم حول السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق توسيع عادلة و موضوعية للمشكلة الفلسطينية . كما ترد مقتراحات محددة حول هذه المسالة في التوصيات الصادرة عن اللجنة مؤخراً . ونحن بحاجة إلى تركيز الجهود السياسية والدبلوماسية لكل الاطراف المعنية بغية تنفيذ هذه التوصيات .

وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بوصفها عضواً في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بذلك ولا تزال تبذل جهوداً دؤوبة من أجل التوصل إلى قرارات مفيدة تتطرق ومصالح الشعب الفلسطيني . ونحن نناشد جميع البلدان أن تبذل جهوداً جماعية للتوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية برمتها تحت رعاية الأمم المتحدة ، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الملة ، ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني التي طال أمدها .

وتعرب جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مجدداً عن دعمها لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، من أجل نيل حقوقه الوطنية ونناشد منظمة التحرير الفلسطينية أن تتحلى بالتضامن والوحدة في كفاحها الباسل .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيشهد العام المقبل مرور أربعين عاماً على المأساة الكبيرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والتي اضطاعت منظمتنا بمسؤولية تاريخية تجاهها . وقد بدأ الشعب الفلسطيني يعيش تلك المأساة بعد تقسيم وطنه ، واستمر يعيشها في المنفى . وأخذت هذه المأساة شكلاً متطرفاً نتيجة للسياسات المتمثلة في الإبادة الجماعية التي يمارسها النظام الصهيوني بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية .

وقد أصبح الشعب الفلسطيني المشرد من وطنه والذي أرغم على العيش في المنفى والشتات والذي رفض التنازل عن حقوقه أو أيمانه بقضيته المقدمة ، ضحية قمع مستمر وأعمال إرهابية تهدد بقاءه حتى في الأراضي البعيدة التي لجأ إليها .

وقد قدمت اللجنة الخامسة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية مرة أخرى إتهامات دامغة ضد قوات الاحتلال الصهيونية . فقد ازدادت أعمال القمع قسوة ووحشية ، وهي تجري دون تمييز ضد المدنيين . وي يتعرض الفلسطينيون لسوء المعاملة بكل أشكالها ، وي يتعرضون للمضايقات والاعتقالات التعسفية والاستفزازات ، وي يتذمرون إلى الاختيار بين الجحيم اليومي للاضطهاد الذي لا نهاية له والمنفى بكل محبته وأضطراباته . و حتى في المنفى ، فإن قوات العدو الصهيونية التي تنتبهك مصادة الدول وسلامتهاإقليمية ، تلاحقهم بهدف الانتقام وتزرع الموت بين النساء والأطفال وتدمي ما استطاعوا البقاء عليه من ممتلكاتهم .

وبالإضافة إلى سياسة التعميد هذه التي تتسم بالارهاب والعدوان ، يواصل النظام الصهيوني وبنفس الاصرار ودون أي عقاب انتهاج سياسة ترمي إلى إنشاء المستوطنات في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، في حين أعلن مجلس الأمن بالاجماع عدم شرعية تلك السياسة لأنها تخالف الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف التي تحظر صراحة انتهاك سلطات الاحتلال لسلامة اراضي الأقاليم المحتلة . وترمي هذه السياسة إدامه الاحتلال حتى يمكن أن تستمر عملية الاستيلاء على الاراضي - وهي العملية التي بدأت في عام ١٩٨١ بضم مرتفعات الجولان السورية وإعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل .

وفي مواجهة سياسة الأمر الواقع هذه ، لم يتمكن مجلس الأمن من أن يتخذ القرارات التي يمكنها أن تعيد القانون والسلم في الشرق الأوسط . ومجلس الأمن ، الذي يستمر في اعتبار قضية فلسطين مجرد مشكلة لاجئين ، في الوقت الذي أعلنت فيه الجمعية العامة ، معبرة عن الرأي العام العالمي ، أن القضية الفلسطينية تشكل لب النزاع في الشرق الأوسط ، لم يتمكن حتى الآن من أن يسطع بمسؤولياته .

لقد استطاع الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد أن انكر وجوده الوطني لوقت طويلاً ، أن يتقلب من خلال كفاحه المستمر وتضحياته ، على عداد البعض ، وعدم اكتثار البعض الآخر ، واستطاع أن يؤكد للجميع أنه حقيقة يجب

الاعتراف بها وأن يفرض حقه في تقرير المصير والاستقلال كشرط لازم لالية تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط .

وفي ضوء هذه الحقائق ، اضطلعت الجمعية العامة منذ ١٢ عاما بمسؤولياتها أمام التاريخ . وهي إذ تفعل ذلك إنما تمحق ظلما وتحمي إلى شعب اعتباره من خلال الاعتراف بعدلة نضاله . وقد اعتمدت الجمعية العامة ، بدفعاعها عن الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل الشرعي الوحيد ، النهج السليم الذي يتتيح التوصل إلى ملم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

وكان من نتيجة ذلك النهج الذي زادته وضوحا القرارات اللاحقة للجمعية العامة ، وأثبتت محته الدعم الجماعي الذي حظي به سنة تلو الأخرى من جانب المجتمع الدولي ، أن تم منذ ثلاث سنوات تحديد إطار للتفاوض بشأن التسوية الشاملة للازمة في الشرق الأوسط . ويتمثل هذا الإطار في مؤتمر السلام الدولي المعنى بالشرق الأوسط الذي ينبغي أن تشارك فيه ، على قدم المساواة ،سائر أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ولايزال عقد هذا المؤتمر الذي وافق المجتمع الدولي من ناحية المبدأ ، موضوع مراوغة ومناورات تهدف إلى تأخيره من جانب النظام الصهيوني الذي عارض باستمرار كل مبادرات السلام . ولا حاجة بنا لأن نذكر هنا أن خطة فان التي اعتمدتها رؤساء الدول العربية في عام ١٩٨٢ قد تضمنت الدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر .

ويشكل هذا المؤتمر الإطار الوحيد للتفاوض الذي يمكن أن يفضي إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع واقامة سلم دائم في المنطقة . ومن الضروري أن ترمي كل الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية ، وبشكل خاص جهود مجلس الأمن الذي يضطلع بدور حاسم في هذا المجال ، إلى إزالة العقبات التي تحول دون عقد المؤتمر والسعى إلى خلق الظروف التي تساعده على نجاحه .

ان التطورات الخطيرة التي طرأت على نزاع الشرق الاوسط في العقود الاربعة المنصرمة ، وامتداد هذا النزاع في الاشهر القليلة الماضية الى مناطق جغرافية أخرى ، تدل على تفاقمه وزيادة خطورته على السلم والامن الدوليين . ومصدر هذه الحالة الخطيرة هو انكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واحتلال وطنه فلسطين . ويضاف الى هذا الانكار والاحتلال تعمت نظام تل أبيب الذي حول المنطقة برمتها الى بؤرة توتر مستمرة نتيجة لاعمال القمع والاستفزاز التي يمارسها ضد الدول العربية .

وعلى ذلك ، فمن الواضح أنه مadam الشعب الفلسطيني - الذي يتوجه إليه بلادي بتحية إجلال وتقدير لمقاومته البطولية والنموذجية للاحتلال وسياسة فرض الأمر الواقع - غير قادر على ممارسة جميع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ولا سيما حقه في تقرير المصير وحقه في العودة وفي بناء دولته المستقلة ، ومadam احتلال الأرض العربية مستمراً والنظام الصهيوني ما يليها في سياسة الإرهاب والعدوان مستظل شيئاً فشيئاً العرب تتربص بالشرق الأوسط وسيبقى العالم عرضة لخطر تماضي النزاع مع كل ما يتربص عليه من عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

والواجب يقتضي من المجتمع الدولي أن يعمل على إعادة السلم إلى الشرق الأوسط . كما يقع على عاتق مجلس الأمن التزام رئيسي بمحاباة ذلك التحدي والنهوض بمسؤولياته على الوجه الأكمل .

السيد غارافيتو أيرنانيديز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

إن كولومبيا ، البلد المحب للسلم الذي ينام قلباً وقالباً التفاهم القائم على احترام المساواة بين جميع الشعوب الشقيقة في العالم ، لا يسعها أن تلزم الممتنع واحداً من كبرى مشاكل عصرنا ، مشكلة تتضافر فيها كل العناصر الدينية والمنتبطة والسياسية لتهدد الاستقرار الاقتصادي السياسي الاجتماعي في أرض ينبعي أن يعيش شعبها تظلله المودة والرحمة فهي مهد ديانتين من أهم الديانات التوحيدية في جميع الأزمان وهما المسيحية واليهودية . بيد أنه يجدر بنا أن نبرز في فاتحة هذا القسول أن الإسلام وإن كان لم يولد في فلسطين فمن الصحيح مع ذلك أن نمطه الثقافي يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببنوتي الديانتين التوحيديتين الآخريتين اللتين يلتزم الإنسان من خلالهما صراط العدل والحقيقة لا لقرار السلم فحسب بل وأيضاً لينعم بالراحة والسكينة في دار البقاء وقد أدى في عالمنا المضطرب واجباته امتثالاً لتعاليم هذه الديانات التوحيدية العظيم الثلاث .

وأولئك الذين يحيطون بما مسلكهم وهم يشرفون على خاتمة القرن العشرين ، بطار فلوفي ولاهوتي وأخلاقي يعجزون عن فهم الكيفية التي يمكن بها التوفيق بين

تعاليم هذه الديانات وسلوك المؤمنين بها حيال رفاقهم من البشر ، والمشال على ذلك هو انكار حق الشعب الفلسطيني في الأرض والهوية الذي كان من نتيجته تجاهل اللاجئين أو معاملتهم على أنهم غرباء يجلبون الشقاء على بلدان المأوى ، أما من يعيشون فسيوطنهم فينتظر إليهم على أنهم دخلاء وتلتحقهم الريبة أسوة بال مجرمين . وفي الأمم المتحدة التي تراقب الأوضاع - الأمر الذي يرود البعض ولكنه يؤرق البعض الآخر - نجدهم موضع تجاهل ويختبرون منهم وكأنهم مواد عازلة في محطة لتوليد الطاقة الذرية .

فيما يلي نمضي وما هي فائدة الأمم المتحدة اذا كانت قراراتها لا تنفذ ولا يلتزم بها ؟ ومنذ إنشاء هذه المنظمة انتهت كولومبيا موقفاً متوازناً متوكلاً على الانصاف في المشكلة الفلسطينية . وقد صوتت كولومبيا دوماً مؤيدة للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ؛ ودافعت عن حق ذلك الشعب في تقرير المصير ؛ وأدانت احتلال الأراضي بالقوة ؛ ودعت إلى ممارسة الحق في العيش في سلم وحرية بمنأى عن التهديد . ولكن ذلك لم يحل دون اعتراضنا بوضوح وصراحة بوجود إسرائيل كدولة حرة ذات سيادة ولدت من صرخة شعب عانى شأنه تماماً شأن الشعب الفلسطيني في سبيل حقه في أن يكون له وطن ولكن ثمة خلافاً لا وهو : أنه قد تم الاعتراف بإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ الأمر الذي لم يتحقق للشعب الفلسطيني رغم جهود الأمم المتحدة .

وقد بلغت مسألة فلسطين نقطة لا يمكن معها الوصول إلى حل إلا بترجيح العقل . أما الاعتقاد بأن حل المشكلة يكمن في الأسلحة أو في سباق التسلح الذي انخرطت فيه الأطراف المتنازعة فلن يؤدي إلا إلى مزيد من الابتعاد عن نقطة البداية التي أسامها إجراء حوار من أجل التعايش بين الشعبين اللذين يجمع بينهما المنشأ والموقع والمصير . وإذا لم نتفق إلى موت العقل ونعترف بأن الشعرين تشرق من أجل الجميع فإن تعقيد تكنولوجيا الأسلحة الحديثة وتقدمها يمكن أن يقوداً البشرية إلى محرقة .

ويجدر دوماً التنويه بالكلمات التالية الواردة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي لابد لنا من الالتزام به بحكم توقيعنا عليه .

"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ، وأن ... ثبین الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي" .

فهل هذه المبادئ التي سنت كقواعد تحكم ملوك الأمم كانت مختلفة في الأربعينيات عنها في الظروف الراهنة أم ربما تكون الواقع قد طفت على وظيفة مون السلم التي قررت شعوب العالم اسنادها إلى الأمم المتحدة . أم أن النزعة إلى تحقيق التفوق وبسط السيطرة والاستعمار التي تحرك بعض الدول التي لا تكتفي بحدودها مستظل تعزز حالات تتصرف فيها الدول والشعوب المستضعفة للتخلص والادلال . ولكن هو خطأ فادح أن يلطخ ميشاق أمينا . وبافية مون السلم بين شعوب العالم تدعو كولومبيا إلى استعراض ميشاق الأمم المتحدة ليس من حيث مضمونه أو روحه وإنما من حيث الشكل بحيث يتسعى لتزويد هذه المنظمة باداة أقدر على الوفاء بالولاية الممنوحة للجمعية العامة . ويبدو أننا كلما معينا للاتفاق زدنا ابعادا عنه .

وإذا حللت الأوضاع من وجهة نظر الجغرافيا السياسية لوجدنا أن في كل قارة من قاراتنا نزاعات مسلحة تترتب عليها مواجهات بين الدول بل ونزاعات تمزق عناصر الوطن الواحد ، ومن المحزن أن هذه الرغبة في السيطرة بماي شمن تؤدي بهم إلى تشجيع الإرهاب . وينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نؤمن حقا بمبادئ الأمم المتحدة وقدارين كدول على احترامها .

توجه كولومبيا نداء من أجل الوفاق والعدالة واحترام الحياة واحترام الحق في وطن يعيش المرء ويموت فيه بسلام . لقد آن الاوان لتوجيه الشكر للمفوض السامي لللاجئين ، نيابة عن كولومبيا ، على جهوده وعلى ميامته المتسلقة لصالح التعباء الذين اضطهدتهم البشرية ، وهم لا يؤمنون إلا بالله وبلد وموطن في الدار الآخرة . فلجلهم ، لأجل عالم اللاجئين ، يجب أن تبقى الأمم المتحدة قائمة ، لأنه ، كما قيل في أحد قراراتها ، إن جوهر نزاع الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية ، وإن السلم الشامل والدائم والعادل لا يمكن أن يتحقق في المنطقة إلا بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ممارسة كاملة . إننا نرحب بكل محاولة بذلك لتحقيق تفاهم ، ابتداء من اتفاق كامب ديفيد إلى مؤتمر القمة الذي عقد في فان ، المقرب ، والذي أتبع بمؤتمر قمة عرب آخر في الدار البيضاء . وما من شيء سيكون عملياً ومنطقياً أكثر من توصل إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني إلى حل لهذه المشكلة العويصة . كم تختلف النظرة إلى قضية فلسطين من خلال منظار إنسان حددت مقاييسه بشقاوة اكتسبها خارج المنطقة عن نظرة إنسان تشكلت شخصيته في خضم الأحداث . إن احترام حقوق الشعوب الشقيقة يمثل حجر الزاوية في سياسة حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ما الداعي لقانون دولي إذا كنا ستجاهله ، ولماذا نطلب السلم إذا كنا مستخدّ به ؟ ولماذا نبرم الاتفاقيات إذا كنا سنتهكها ؟ وفي البيان الذي ألقاه رئيسنا ، السيد فيرغيلييو باركو فاراغان ، مشيراً إلى السياسة الدولية التي ينتهجها بلدي على وجه التحديد ، قال : لقد أسممت كولومبيا في تأسيس وتطوير وتحسين النظام القائم بين الدول الأمريكية وفي الأمم المتحدة ، كلّيهما ، وقد شجعنا على الدوام التكامل والتطلعات على المستوى دون الإقليمي . كما أن مبادئ عدم التدخل وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتسويات السلمية للنزاعات فيما بين الدول ، هي التي أهّلت سلوكنا الدولي .

لقد حاولت هذه الهيئة في كافة الأوقات معالجة الحالات الواقعية ، التي أشارت عناصرها النزاعات . ولكن نتائج هذه المساعي في البحث عن الهدف النهائي لم تكن

مرضية . وبالطبع ، فإن العمل لم يتوقف هناك . ويتحتم علينا أن نواصل وضع البروتوكولات واتخاذ القرارات ، التي قد يتجاهلها الآخرون ، وأن نفعل كل ما مستطيع فعله كبشر في معينا للوصول إلى الحقيقة . وأعتقد أن المنطق السليم للإنسان وحده ، مستنيرا بالرب أو الله أو يهوه ، سيحل السلم على الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني .

السيد باعيس (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) : لقضية فلسطين علاقة وثيقة وتاريخ طويل مع هذه المنظمة الدولية ، بل وطبيعة خاصة ومميزة معها . فقد أغتصبت أرض فلسطين على مسمى ومرأى من الأمم المتحدة ، بل وقسمت أراضيها وأنشئت دولة إسرائيل بقرار منها ، ليقوم كيان دخيل فرضته سياسة الإرهاب والعنوان والعنصرية . وإن من المفارقات العجيبة ومن سخرية القدر أن يصبح هذا الكيان هو الأكثر تحدياً وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ومخالفتها . وهو - بعد أربعين سنة من إنشائه في تلك الظروف المعروفة - يترعرع في أحضان الإمبريالية والاستعمار الجديد ليواصل مياميه العنصرية التوسيعية ، ولكن في ظروف دولية تختلف كثيراً .

فالاليوم ينادى الشعب الفلسطيني ، ووراءه دعم المجتمع الدولي وبجانبه قوى التحرر والسلم ، ليستعيد حقوقه الوطنية الشابة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الفلسطيني . ولقد مض وقت طويل قبل أن تتضح حقيقة الصهيونية وطبيعة النظام الإسرائيلي ومحاولاته المستمرة في الافتقار والتلفيق . ولقد تكشفت هذه الحقيقة في نفر الوقت الذي انغرط فيه عقد الهدنة الاستعمارية على العالم وعلى دولة وشعبه ، ووعت الشعوب النامية المتقطعة للحرية والسيادة والتقدير إمكانيات انطلاقتها لتشق لنفسها طريقاً جديداً وتبني العالم الذي تتطلع إليه وتتنفس علاقات السيطرة والتبعية والاستغلال . ولكن قوى كبرى لم يرق لها ذلك ، وهي تعمل كل ما في وسعها حتى لا تبلغ هذه المسيرة التقدمية أوجها وتصل إلى نهاية طريقها المرسوم .

وها هي إسرائيل تكرر كرسي حرية في قلب الوطن العربي وقاعدة لقوى الإمبريالية ضد الشعوب العربية . ولو لا الدعم العسكري والاقتصادي غير المحدود ، الذي تحمل عليه دون انقطاع من بعض الدول ، لما استطاعت الاستعمار في تحدي إرادة المجتمع

(السيد باعيسى ، جمهورية
اليمن الديمقراطية الشعبية)

الدولي والامتنان بقرارات الامم المتحدة . ولكن بعض هذه الدول جعلت من القوة بدلاً للحق ، ومن مصالحها الانانية الضيقة رديفاً لنصرة قضايا الشعوب المضطهدة وإرساء علاقات متكافئة وعادلة وفق مبادئ الميثاق والقانون الدولي .
وحتى المنظمة العنصرية تراهن على هذا الدعم - فتتمادي في انتهاكاتها للقرارات الدولية .

ولم تتشأ الولايات المتحدة الأمريكية بالذات - وهي الدولة العظمى الدائمة العضوية في مجلس الأمن - إلا أن ترمي بكل ثقلها إلى جانب المعتدي وتجسد انحيازها الكامل لامريكا متجاهلة حقوق الشعب الفلسطيني ، وهي التي يتوجب عليها قبل غيرها أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في تعزيز مبادئ العدالة والمساواة وحفظ الأمن والسلم الدوليين .

إن منظمة الامم المتحدة تتعرض للشك في مصداقيتها والارتياح في قدرتها على نصرة مبادئ ميثاقها بممثل هذه المسالك والمواقد . وقد آن الاوان لتعزيز الثقة بها بالالتزام بقراراتها والانتصار للقيم والمبادئ التي تمثلها . ولقد أعلن المجتمع الدولي - مراراً وتكراراً - مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله العادل . وقضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط ، الذي لن يتمتع بالسلام والاستقرار طالما لم يتحقق الحل العادل الشامل في ظل المؤتمر الدولي الذي دعى إليه الامم المتحدة . وهذه هي إرادة المجتمع الدولي ، باستثناء امريكا والولايات المتحدة ، اللتين تربيان في الحلول الجزئية والفردية وسيلة لتكريس نهجهما المعروف ، الذي ثبت فشله . ولقد بات جلياً بأن السلام في الشرق الاوسط لن يتحقق بدون الانسحاب الاسائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة وبدون تحقيق الحقوق الوطنية الشابة للشعب الفلسطيني .

إن سياسة "القبضة الحديدية" والإلحاد السياسي والاقتادي وتكريس زرع المستوطنات وإرهاب الدولة والاعتماد على العملاة وتحفيز الهيكل الديموغرافي للأراضي المحتلة ومحاولة مسخ الهوية الفلسطينية وفرض سياسة الامر الواقع التي تتبعها اسرائيل لا يمكن لها أن تفلح .

(السيد باعيسى ، جمهورية
اليمن الديمقراطية الشعبية)

ولقد أكدت حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمتها الأخير في هاراري شرعية النضال الذي يقوده الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، ودعمها غير المحدود لهذا النضال حتى النصر الأكيد .

لقد شهد العالم تطورات كثيرة خلال الأربعين عاماً الماضية وحققت شعوب العالم انتصارات عظيمة وأرست مبادئ وقيم نبيلة وجديدة للعلاقات بين الدول والشعوب . وفي العام الماضي احتفلنا بالذكرى الخامسة والعشرين لإعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة . وقد انتقلت شعوب كثيرة منذ إقرار ذلك الإعلان وتغيرت صورة العالم الاستعماري القديم . ولكن الشعب الفلسطيني ظل يرزح تحت نير الاحتلال والانطهاد والتلوّع وحُرم من حقه المعترف به في تقرير مصيره . وظللت إسرائيل - بدعم من حلفائها - تمارس سياستها الاحتلالية الاستيطانية العنصرية ، ضاربة عرض الحائط بكل القرارات والنداءات الدولية الساعية إلى تحرير الشعب الفلسطيني المناضل وإلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

إن استمرار هذه الأوضاع السائدة أصبح العامل الأساي في تعقيد الأمور وزيادة حدة التوتر ، وهي لم تعد تهدد ملام المنطقة فحسب ولكنها تهدد الأمن والسلم الدوليين . وربما أدرك أولئك الذين يتحالفون مع إسرائيل وي McDonها بالدعم والمساعدة في شتى المجالات بأن ذلك لا يقود إلا إلى مزيد من العنجوية الاصرائيلية في تحدي الأمم المتحدة وقدرتها على فرض الحلول الشاملة والعادلة .

إن كل المحاولات الهدافـة إلى الالتفاف حول قرارات الأمم المتحدة وإهمال دورها الريادي في إيجاد الحل العادل بإشرافها قد باءت بالفشل . وينبغي الآن أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها التاريخية بمواجهة الحقيقة والسعى نحو السلام في الشرق الأوسط وذلك بعقد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، ويتحقق الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما

(السيد باعيسى ، جمهورية
اليمن الديمقراطية الشعبية)

فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وبدون ذلك يستمر الدوران في الحلقة المفرغة التي لن تثمر سوى مزيد من الاضطراب والتوتر في المنطقة والعالم .

السيد فرح درير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اعتماد

قرار الامم المتحدة ١٨١ (د - ٢) المعروف "حكومة فلسطين المقبلة" فقد ظلت المأساة الفلسطينية تخيم على المجتمع الدولي . وما ببرت السلطات الصهيونية منذ أربعين سنة ، متجاهلة جميع التداءات الدولية من أجل السلم في الشرق الاوسط ، فتتصرف بصورة من التجني بانتهاك جميع قرارات الامم المتحدة ، وخلق شبح العنف والإرهاب حيث يواجهه شعب بأكمله تعرّض للتشريد والاقتلاع من جذوره ، خطر الإبادة ميامياً واقتصادياً وثقافياً بل وبدنياً . ومنذ أربعين سنة ما فتئت السلطات الصهيونية تعكّف على مخطط متعمّد ومتواصل لإيجاد نوع من البلبلة حول جوهر قضية الصراع العربي الاسرائيلي وما فتئت تحول الانتباه الدولي وتضع العقبات أمام الجهد المتواصل لتعزيز السلم العادل والدائم في الشرق الاوسط .

لقد كانت الحرب هي وسيلة اسرائيل لحل مشكلتها . وقد نبع تاريخ العدوان والضم للدولة الصهيونية في اسرائيل من تشويه الحقائق والانحراف بالمنطق في الدعاية الصهيونية التي يطالب الصهاينة فيها بما يسمى "أرض الميعاد" ، وبهذا تضمن بصورة غير مشروعة امتلاك فلسطين والسيطرة عليها . وعلى أساس هذا المطلب الزائد ظلت الدولة الصهيونية تبرر سيامتها التوسيعية في الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، وفي طرد سكانها تشجيعاً للمigration اليهودية .

ومما يدعو للأسف أن المجتمع الدولي لم يوفق حتى الان في تنظيم الإجراءات المتنامية اللازمة كي تفلح اسرائيل عن سيامتها المقيدة التي لا تزال ترمي إلى تجرييد الشعب الفلسطيني من حقوقه الإنسانية

إن الدولة الصهيونية في اسرائيل لا تستند إلى أية شرعية تاريخية أو توراثية أو قانونية في جميع الاراضي الفلسطينية والعربية التي أقيمت عليها . ولن يلبي لها أي

شرعية معنوية وليس هناك أي تبرير لسلوكها القائم على ممارسة العنصرية وإرهاص الدولة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى .

إن الدولة الصهيونية في إسرائيل قاتلت - كما يعرف العالم بأسره - على عقيدة زائفة ومن خلال سلسلة من أعمال العنف والإرهاب . إنها جاءت نتيجة خطأ مؤمن على حساب العرب الفلسطينيين . واستمرت ، لا بفضل دأبها وقوتها ، ولكن بفضل تدفق الأموال والقدرة العسكرية التي وفرها حماتها القوياء . إن الدولة الصهيونية في إسرائيل قد أثبتت أنها جسم غريب مزروع عجز أطباؤه القوياء لكن غير الحكماء عن النجاح في ضمان قبوله من جانب بيئته الجديدة التي فرضت عليها في الشرق الأوسط ، وذلك بسبب سلوكه العدواني ونزعاته العدائية إزاء ماضيه العربي المظلوم .

إن سياسات الصهيونية تتتعثر على حساب الشعب الفلسطيني الذي تذكر وجوده . وقد كان واضحًا منذ البداية أن إسرائيل الصهيونية ستتم في سلوكها الفظيع بخلق أغلبية يهودية ضخمة في أراضي يسكنها مجتمع من العرب الفلسطينيين الأصلياء .

وما يعجب له المرء هو تلك السرعة الخارقة التي تم بها طرد مكان من وطنهم ليحل محلهم آخرون في الوطن وفي وضع أيديهم على الممتلكات . وقد حدث هذا تنفيذًا لخطة صهيونية تقوم على المصادر المنهجية التي بدأت قبل تصور قيام دولة إسرائيل الصهيونية نتيجة وعد بلغور المشؤوم في عام ١٩١٧ .

ويبدو من التناقض أن بلدا بهذا الصغر من حيث الرقعة وعدد السكان يوحيه أن يقوم بمثل هذا الدور المرفوق في الشؤون العالمية . فكيف تنسى للدولة الصهيونية في إسرائيل أن تكتسب هذه الأهمية في الاستراتيجية العالمية بما يضعها اليوم في مركز تشكل فيه خطرا على ملم العالم وأمنه ؟

(السيد فرج درير ، جيبوتي)

الرد يمكن في حقيقة ذكرت مراراً ومجادلها أن دولة اسرائيل قد زرعت كجهاز للاستخبار والمراقبة العسكريين ، وكالة حرب تستخدم كمخابر عسكري تجاري ، ولكن ينبع دور فعال في الحفاظ على مصالح اقتصادية وتجارية أجنبية معينة ، وللتتوسع في الشرق الأوسط . وتتلقي الدولة الصهيونية لقاء ذلك معونة غير محدودة - هي أكبر معونة في العالم - وحماية غير محدودة وكل الأموال والأسلحة التي تحتاج إليها لخضاع الشعب الفلسطيني ولابقاء الشرق الأوسط في حالة من الإضراب المستمر . ومن غير المتصور في هذه الظروف أن تتوقع من منظمة التحرير الفلسطينية أو غيرها من العرب الاعتراف باسرائيل بغير شروط .

ويمكن للمرة ان يتتسائل كيف يمكن للفلسطينيين ان يقبلوا أعمال سرقة الأرض والطرد التي وقعوا ضحية لها . كيف يمكن تبرير وجود اسرائيل عندما تتلاحق سلسلة من الاغتصابات بلا نهاية ؛ وعندما تؤدي في كل مرة أعمال العدوان والضم الماركة الى اكتساب أراضٍ جديدة ؟

آية اسرائيل تلك التي يتتوقع ان تقبلها منظمة التحرير الفلسطينية وجيرانها العرب الآخرون ؟ هل هي اسرائيل التي وفتها خطة تقسيم الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ التي بدأت اسرائيل على انتهاكلها بانتظام ؟ هل هي اسرائيل التي تشكلت نتيجة الانتهاكات التي ارتكبها في ١٩٤٨ بارهاب دير ياسين او في ١٩٥٦ بارهاب كفر قاسم ، او هي اسرائيل الناجمة عن حرب ١٩٦٧ العدوانية ؟ هل هي اسرائيل سنة ١٩٨٢ الناشئة عن الفزو غير المبرر للبنان ، حيث توافق القوات الاسرائيلية حتى يومنا هذا عدوانهما وتعزيزها المستمر للعنف والارهاب اللذين يلحقان أضراراً جسيمة بارواح وممتلكات الفلسطينيين والعرب الآخرين ؟ هل هي اسرائيل الذكي المخزية وال بشعة لصبرا وشاتيلا ، او اسرائيل التي توافق نشر المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية ؟ هل هي اسرائيل آريل شارون التي تحاول السيطرة على الشرق الادنى من الخليج الى قناة السويس ؟ او هي اسرائيل التي تخطط بطريقة ماكرة لتفتيت كل الدول العربية ؟ وأخيراً ، كيف يمكن ان يطلب الاعتراف باسرائيل من كيان انكر وجوده ؟ لا ينفي لشأن نضع العربية قبل الحewan .

ان المشكلة الفلسطينية لا يمكن حلها الا بالفهم الحقيقي لسبب الصراع العربي الاسرائيلي . ان القضية لا تتمثل في الضجة الصهيونية حول امن اسرائيل ، بل في الكفاح من أجل الحرية لشعب بأسره يسع لتخليل نفسه من الفظائع التي سلطتها عليه العقيدة الصهيونية العنصرية التي تضفي الشرعية على العدوان والسلوك الاستعماري من وعلى ارهاب الدولة ضد شعب بأكمله جريمة الوحيدة هي كفاحه من أجل نيل حريته وتحقيق استقلاله الوطني داخل الوطن الخاص به .

لهذا السبب يؤمن وفدي بأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط ولا يمكن ايجاد حل عادل و دائم معقول لها بغير الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني وانشاء دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

ان اية مبادرة سلمية ترمي الى احلال سلم عادل و دائم في الشرق الاوسط يتسبّب في ان تتضمن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . لقد برهنت الدول العربية على رغبتها القوية في التسوية السلمية لصراع الشرق الاوسط عندما اجتمع رؤساء دولها او حكوماتها في مؤتمر القمة الثاني عشر في قام بالقرب في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ واعتمدوا خطة السلام العربية التي أكد عليها مرة أخرى في مؤتمر القمة غير العادي الذي عقد في الدار البيضاء في تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي .

ويجب على العالم بأسره ان يقدر الشعب الفلسطيني لصبره الطويل في المطالبة بالاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف بأكثر السبل السلمية المتاحة لشعب عانى من ظلم وحشى ، اذ طرد من دياره وفرض عليه العيش في مهانة المنفى والتشرد لأكثر من ٤٠ عاما .

وفي هذا الصدد يتبعين على المجتمع الدولي المحب للسلم في هذه الهيئة ان يدفع قدما بالتسوية العادلة والدائمة للقضية الفلسطينية . ونحن نعتقد ان أصح

التدابير لبلوغ هذا الهدف هو أن يعقد بغير ابطاء مؤتمر دولي للسلم تحت رعاية الأمم المتحدة تشتراك فيه جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، إلى جانب الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن . ويجب على خطة السلم أن تكون شاملة وغير قابلة للانقسام وقائمة على القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة لكافالة الانسحاب الكامل وغير المشروط لاسرائيل من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

وأود أن أختتم بياني بالتعبير عن تقديرنا للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي زادت ، في ظل القيادة القديرة للسفير ساري ممثلي السفالة ، منوعي الدولي بنضال الشعب الفلسطيني بهدف ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ، وعززت المساعدة المقدمة إلى هذا النضال .

ويأمل وفيدي أن تلقى نتائج اللجنة وتوسيعاتها الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : ثناقش اليوم قضية فلسطين ، قضية الشعب الفلسطيني ، قضية مأساة شعب تعرض ويعرض للابادة والقتل الجماعي . ثناقش أكبر مأساة إنسانية في التاريخ الحديث ، ثناقش ظاهرة استعمارية استيطانية وظاهرة عنصرية فاشية نازية ، ظاهرة الوجود الصهيوني على أرض فلسطين المقدمة مهبط الديانات السماوية المسيحية والاسلام واليهودية .

ان ما جرى ويجري على أرض فلسطين لا يهدى ان يكون ظاهرة استعمارية استيطانية تماما مثلما جرى ويجري في جنوب افريقيا من قبل الاقلية العنصرية الفاشية البيضاء .

(السيد التريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

فالنظامان يرتبطان ارتباطاً عضوياً أساسياً ، وكل النظمتين تأسس على عقيدة عنصرية صهيونية في فلسطين ، وعنصرية في جنوب القارة وكل النظمتين العنصريتين خلقت من قبل نفس الاستعمار - الاستعمار البريطاني . فالاستعمار البريطاني هو الذي أنشأ هذا الكيان الصهيوني العنصري في فلسطين . وكما قال الرئيس الراحل عبد الناصر : "لقد أعطى من لا يملك لمن لا يستحق" . أعطت بريطانيا التي لا تملك العصابة الصهيونية العنصرية التي لا تستحق . ومن هذا المنطلق يجب أن تعالج القضية الفلسطينية ظاهرة استيطانية عنصرية استعمارية .

ان معالجتنا لهذه القضية لا تعني عداء للمسيودية كدين او للمسيود ، وانما للطبيعة العنصرية والاستعمارية ، للنظام الممطعن من قبل الاستعمار في فلسطين .

ما هو الحل لهذه المشكلة ؟ وكيف تواجه الأمم المتحدة مسؤولياتها ؟ وما هو مستقبل الشعب الفلسطيني ؟ بل ما هو مستقبل السلام والأمن في منطقة البحر المتوسط وفي العالم بأسره . لقد ارتكبت الأمم المتحدة خطأ تاريخياً بقبولها هذا الكيان الممطعن كعضو في المجموعة الدولية . وهذا الخطأ التاريخي أرتكب دون شك في غفلة من شعوب العالم وبتأييد من الصهيونية العالمية كقوة عنصرية . وعلى الأمم المتحدة أن تصحح هذا الحدث أو هذا الخطأ التاريخي .

ان الحديث عن مؤتمر دولي ، مهمًا قليل فيه ، والحديث عن حقوق الشعب الفلسطيني الشابتة وغير القابلة للتصرف منها أكدناها ومهما اصدرنا من قرارات فلن تحل المشكلة . ان تاريخ الصهيونية العنصرية النازية في فلسطين تاريخ استعمار متواصل ، من احتلال لفلسطين بأسراها الى عداون مستمر على الأمة العربية ، الى حضم أراضي عربية مجاورة لفلسطين الى ضم مهبط الديانات السماوية القدس الى الكيان الممطعن .

اننا نشاهد كل يوم هذه الظاهرة العنصرية الاستيطانية تتكرر وباستمرار من خلال إنشاء المستوطنات بتمويل من الولايات المتحدة . ونشاهد كل يوم وباستمرار عمليات

(السيد التريكي ، الجمهورية
العربية الليبية)

الابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة والاراضي العربية المجاورة بل والاراضي العربية الاخرى ، بل وعمليات الاغتيال لقادة الشعب الفلسطيني في كل مكان .

وحتى اولئك الذين يتحدثون عن حقوق الانسان لا ادرى اي انسان يعنون ، الا اذا كان الانسان العربي في فلسطين والانسان الافريقي في جنوب القارة لا ينتميان الى هذا الجنس البشري . اليس الانسان الفلسطيني المشرد بانسان ؟

يتتحدثون عن الارهاب ، واى ارهاب اكثر من طرد اربعة ملايين فلسطيني من اراضهم وتشتيتهم في العالم باسره . اليه ذلك ارهاب ؟ تواجد ممثل للعصابة النازية الصهيونية معنا هنا في نفی القاعة وتواجد الممثل الحقيقي لشعب فلسطين خارج هذه القاعة ، اليس ذلك بارهاب ؟ اليس بارهاب ما يرتكب يوميا ضد الشعب الفلسطيني من ضرب بالطائرات واستعمال لاحي ثرسانة للاسلحة تملکها الولايات المتحدة الامريكية ؟ ماذا يعني وماذا تعنى مذابح صبرا وشاتيلا وديبر ياسين والمذابح اليومية للشعب الفلسطيني ؟ اتعنى احتراما لحقوق الانسان ؟ اليست بعمل ارهابي ؟ لا انها في نظر الولايات المتحدة الامريكية فقط . ثم نسوع من يقول لنا انهم تبرعوا لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اوونروا) اليوم . تبرعوا لللاجئين لكي يعيشوا لاجئين باستمرار ، ولكن ي يكونوا في الخيام ، ولكنهم يعطون المال والسلاح للнациي الفاشي الصهيوني ليقتل المزيد وليدبح المزيد من الشعب الفلسطيني .

يتتحدثون ايضا داخل الكيان الصهيوني عن معتد معتدل ومنتسب . والفرق بينهما ان شامير يريد ان يقتل الشعب الفلسطينيين بسلاح فتاك سريع ، ولكن بيريز يريد ان يقتلهم بالسم وبسلاح اقل سرعة .

ان العصابة التي تحكم فلسطين هي عصابة ارهابية دموية - يشهد تاريخ الأمم المتحدة ، بل ويشهد تاريخ الدول الغربية بذلك ، ولكنهم لا يريدون ان يعترفوا بذلك . ان بريطانيا تتحدث عن الارهاب ولكنها تستقبل شامير ، ولكنها لا تعترف بالشعب الفلسطيني ، بل وترفض ان تستقبل اي فلسطيني وأن الولايات المتحدة الامريكية تقوم

بنفس الشيء . ثم يغالطوننا فيتحدثون عن الارهاب وعن حقوق الانسان لأن الانسان الاسود في جنوب افريقيا - ليس بانسان والانسان العربي ايضا ليس بانسان !

عندما نذكر ان بريطانيا معادية للامة العربية يقولون لا . ماذا انتتم اذن ؟ اصدقاء ؟ الدليل موجود هنا . وجود الكيان الصهيوني يدل على مدى صداقتكم للامة العربية . عندما نقول للامبراليين انتم اعداء لامتنا يقولون لا نحن اصدقاء ، والدليل ايضا موجود هنا .

قد نتحدث طويلاً عن امكانية الحلول ، ولكنه لا يمكن أن نقيل أنصاف الحلول ، فنحن أمة عربية عريقة ، تاريختنا النضالي معروف ، لقد حاربنا الامبراطوريات الاستعمارية سنوات طويلة وانتصرنا .

لقد بقي الصليبيون الاستعماريون في أرض فلسطين قرونًا ولكنهم انتهوا . لقد بقي العنصريون في زمبابوي "روديسيَا سابقاً" سنوات طويلة ولكنهم انتهوا وحل محلهم من يمثل شعب زمبابوي ، ومستneathي هذه العصابة النازية الفاشية التي تحكم فلسطين أيضًا ، منها كان الدعم ، ومهمًا كانت المساندة من قبل القوى الامبرialisية .

إن الأمة العربية في صراعها ضد الكيان الصهيوني بوصفه ظاهرة عنصرية امبريالية استعمارية لا يجب أن تقبل أنصاف الحلول . وإن كانت بعض الدول العربية قد أجبرت ، أو قد تجبر ، على الاستسلام لظروف مؤقتة ، فإن ذلك لا يعني خضوع أمتنا ؛ فإن ذلك لا يعني استسلام أمتنا .

إن الأمة العربية التي تشهد الان فترة من التمزق والخلافات ستتغلب على هذه الخلافات وستتوحد وستنتصر ، وسينتهي المحتل الصهيوني مهما كانت قوة أمريكا وبريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى .

إن الحل الوحيد هو إنهاء الطبيعة الصهيونية النازية الفاشية المحتلة لفلسطين وإحلال الشعب الفلسطيني محل هذه العصابة ، واعطائه حقوقه الكاملة . وغير ذلك من الحلول هو تلغيق .

قد تُتهم بالمزايدة أو بـ عدم الواقعية ، ولكن الواقعية لا تعني قبول الاحتلال والاستعمار ، والثورة تعني رفض قبول الواقع المؤلم . وهذا هو دور الثورة الفلسطينية . إنها ترفض الواقع المؤلم ، وستستمر في نضالها تدعيمها الأمة العربية والأمة الإسلامية ، وكل الشعوب التقديمية والشعوب المحبة للسلام .

إن الأمم المتحدة - وأكرر مرة أخرى - مطالبة بتصحيح خطأها التاريخي وتحقيق الحق وإنصاف الشعب الفلسطيني واعادته إلى أرضه وحقه في الحياة مثل بقية شعوب العالم ، ومهما كان جبروت الاستعمار والامperialية ، ومهما كانت قوة التحالف

(السيد التريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

الاستراتيجي الصهيوني الأمريكي ، فإن النصر لقريب . ومتشهد هذه القاعة - بسأذن الله - تصحيح ذلك الخطأ التاريخي للأمم المتحدة وعودة الشعب الفلسطيني إلى ممارسة حقه ، وانتهاء النازية الصهيونية العنصرية تماماً كما انتهت نازية هتلر .

السيد عبدالحميد (السودان) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أخاطبكم

اليوم وانتـم تطرحـون هذا البند للنقاش .. لا وهو قضـية فلـسطين ..

إن نظر الجمعية العامة لهذه القضية بانتظام ولعدة سنوات ، وتخصيصها يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام ليكون يوماً عالمياً للتضامن مع شعب فلسطين ، ليؤكد تأييد الأسرة الدولية لقضية فلسطين ويجدد تلاحمها مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل المستمر من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة .. من أجل العودة إلى أراضيه المغتصبة وممارسة حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة في بلده .

كما أن اهتمام الغالبية العظمى من الدول الأعضاء هنا بالأمر ليكرس القناعة بأن قضية فلسطين هي لب وجهر النزاع المزمن في منطقة الشرق الأوسط . وهي مصدر الأزمة المتفاقمة فيه وسبب ضياع الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة وما حولها .

إن إسرائيل بعملياتها العدوانية ومحاولاتها المستمرة لتوسيع القضية الفلسطينية وطمس هوية الشعب الفلسطيني ، وتمردتها المستمر على إرادة المجتمع الدولي استناداً منها على القوة الغاشمة وعلى تأييد أجنبى ودعم يملها من خارج المنطقة - أنها بذلك لا تسير في اتجاه الحل العادل والدائم للقضية ، خاصة عندما تصر على حرمانها للشعب الفلسطيني من واحد من أهم مبادئ الميثاق لا وهو الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

لقد جاء مؤتمر جنيف الدولي حول القضية عام ١٩٨٢ ليؤكد هذه الأهداف وأطر تحقيقها . وسوف تتظل المبادئ التي اختطها المؤتمر تشكل أساساً متيناً للسلام العادل والدائم الذي تبتغيه الأسرة الدولية جمـاء .

ولقد أكد السودان من جديد تضامنه الذي لا يلين مع قضية الشعب الفلسطيني ببيانها في مقدمة اهتمامه ، كما جدد عزمه على الوقوف صفا واحدا مع شعب فلسطين ومع ممثله الشرعي والوحيد - منظمة التحرير الفلسطينية - وذلك حتى تتحقق آماله وطموحاته المنشورة .

ولهذا فإن السودان ظل وما زال يعبر عن تقديره ودعمه للجهود التي تضطلع بها اللجنة المعنية بمحاربة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما يعبر عن أمله في أن تلقى تلك الجهود كل الدعم والتأييد اللائقين .

لقد سبق أن تقرر أن يكون عام ١٩٨٦ الحالي عاماً للسلام . واننا لتأمل لا
تغيب شمس هذا العام قبل أن يتم فيه توجه حقيقي وعملي نحو اقامة سلام عادل ودائم في
منطقة الشرق الاوسط ، سلام حقيقي يوفر للشعب الفلسطيني حقوقه الأساسية وتطبيعاته
الوطنية المشروعة التي يعبر عنها ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير
الفلسطينية .

اننا من هذا المنبر ندعو لتوسيع الدعم والتاييد لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي حدثنا مدير الدائرة السياسية فيها يوم الجمعة الماضى عند بداية النقاش حول هذا البند ، فاكد في هدوء ايمانهم العميق ورغبتهم الحقيقية في ايجاد حل سلمي لقضية شعبهم الفلسطينى وتحقيق السلام والاستقرار لهم ولغيرهم في المنطقة ، وذلك على العكس تماما من مندوب اسرائيل الذى خاطب نفس الجلسة في ملف ، وحاول باسلوب مكشوف تبرير الارهاب الذى تمارسه دولته وحكامها ضد أبناء ومناضلي الشعب الفلسطينى الصامد ، كما حاول المستحيل لإلصاق تهمة الارهاب بهم .

إن قضية فلسطين ليست قضية لاجئين كما يريد لها ممثل الكيان الصهيوني ويرتئسها حلها باستيعابهم في بلاد أخرى خارج أرضهم . إنها قضية شعب بأكمله ، وقضية بلاد سلبت ونهبت مواردها ، وشرد سكانها . إنها جوهر مشكلة الشرق الأوسط التي لابد من بذل المساعي الحقيقة والجادة لإيجاد الحل العادل لها . وب بدون ذلك الحل فسوف تظل برميلاً بارود في المنطقة ينذر بالانفجار في أية لحظة .

لذلك فإن السودان يعبر عن اتفاقه مع الغالبية العظمى في منظمتنا العالمية بضرورة عقد المؤتمر الدولي المقترن لتحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس أنه يمثل الطريق الوحدى المتاحة أمامنا لإيجاد حل سلمي عادل و دائم للقضية .

وعليه فإنه يتوجب على اسرائيل ومؤيديها القليلين أن ينضموا إلى بقية الأسر الدولية في هذا الطريق ، وأن يزيلوا العقبات المصطنعة من سبيله بما في ذلك المحاولات الدائمة لكسب الوقت من أجل فرض الحلول الجزئية وتغritisit وحدة الصف العربي .

إن دعوتنا المخلصة لتحقيق السلام العادل وال دائم ظلت تصطدم على السداوم بفطرة الكيان الصهيوني ، التي تعود في الأساس إلى نظرته العنصرية والدينيّة الضيقة ، وقيامه على الإرهاب والقوة الظالمة ، وذلك لاحساسه بغربيته في المنطقة وبوضعه السرطاني الغريب في الجسم العربي العميق الجذور ، والذي ينبع في بصورة أخرى في توسيعه المستمر على حساب الوجود العربي في فلسطين المحتلة والأراضي العربية المجاورة .

إن إسرائيل تعتمد على العنف في المنطقة وعلى عون قوى خارجية ، فتجلب الخراب للمنطقة وأهلها ، وتدعى عكس ذلك . إنها في تحد مستمر لقرارات الأمم المتحدة ، وتعتمد في ذلك على حق النقض الممنوح أساساً للدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن .

إننا ندعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، خاصة مؤيديها ، بل حلفاء إسرائيل ، أن يراجعوا موافقهم فيما يختص بعقد المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط ، الذي أجمعهت الأسرة الدولية على جدواه حتى لا نهدى فرصة قيمة للسلام تلوح بين أيدينا .

إن إهانة هذه الفرصة سوف يفقدنا الكثير . وإن البديل الوحيد المتاح للشعب الفلسطيني يتمثل في المزيد من النضال بتأييد من العرب ، كل العرب والمسلمين ، وكل الشعوب المحبة للعدل والسلام .

إذ نجد أنفسنا في هذه الحالة نلبي دعوة الحق ، وإن الحق لا يضيع أبداً ، وإنما للحق ناصرون .

السيد الويس (العراق) : يطيب لي في مستهل كلمتي أن أعبر مجدداً باسم وفد العراق ، عن تقديرنا العالي للدور الذي يبذله وبذله رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، من أجل دعم القضية الفلسطينية وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حياة حرة كريمة ، وفي الكشف عن ممارسات السلطات الصهيونية ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني . ونشير هنا إلى تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/41/35) والتي يدل دلاله واضحة على الجهود القيمة التي قامت بها اللجنة والحقائق التي وثقتها في أدائها لواجبها على أحسن وجه ممكن .

انطلاقاً من إيماننا ومسؤوليتنا في ايجاد حل عادل و دائم لهذه القضية المصيرية ، ومن هذا المنطلق نعود من جديد لبحث مشكلة فلسطين التي مررت عليها عقود طويلة قائمة دون أن يتحقق أي تجاه يذكر لحلها ، ومن المؤلم حقاً أننا لا نجد بمسارها أمل يلوح في الأفق السياسي باتجاه ايجاد حل شامل وعادل لمساعدة الشعب العربي

الفلسطيني ، الذي شرد من دياره وسلب وطنه وفق مخطط رسمته ونفذته الحركة الصهيونية بوسائل وحشية ارهابية .

لقد حظى الصهاينة بنجاح كامل عندما استخدمو الارهاب في ظل الانتداب البريطاني ، فانهم لم يرهبوا الشعب الفلسطيني فحسب بل جعلوا سلطات الانتداب تمسك بالذعر وتتخلى عن المسؤوليات المنوطة بها بموجب الانتداب وتلقي بمسألة فلسطين كلها أمام مجلس الامن . ولم يتحقق الارهاب هذا النجاح فقط ، بل إن نجاحه كان باهرا لدرجة أنه أصبح جزءا لا يتجزأ من سياسة اسرائيل منذ بدايتها . وإذا كان هناك نمط واحد ثابت اتسمت به السياسة الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ فهو نمط العداون والتتوسيع على أساس القوة والارهاب . وباختصار ، فإن اسرائيل اختارت أن تعيش بقوة السيف ، والسيف وحده حتى تتحقق كل أحلام الصهيونية . ولكي تنفذ هذه الخطة الكبرى وتحتحول إلى واقع لا بد أن يكون هناك حل نهائي للفلسطينيين ، فلابد للفلسطينيين أن يختفوا كشعب . وهذا هو النمط الآخر الذي تتسم به السياسة الاسرائيلية . ولتحقيق ذلك الجزء من الخطة الكبرى ، لم تكن الجهد التي بذلتها اسرائيل في هذا الاتجاه أقل اصرارا أو قسوة من الاعتماد على القوة المطلقة والوحشية ، فلا حق تقرير المصير للفلسطينيين ، ولا اعتراف بمعظمهم الشرعي ، ولا بد أن ينظر اليهم كارهابيين أو على أفضلي تقدير كلاجئين .

من أجل وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ مارست اسرائيل سياسة البطش والوحشية في تعاملها مع الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة وباتباع سياسة العدوان والتلوّع ضدّ الأقطار العربية ، متذرعة باعتبارات أمنية في تبرير انتهاكها للقانون الدولي ولا يُسطّر المبادئ الإنسانية . ونتيجة لذلك وكما لا يخفى على أحد ما عاناه ويعانيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال العسكري الصهيوني من سياسة القبة الحديدية بما يحتويه من أحكام عرفية وعقوبات جماعية وطرد وتهجير واغتيالات واعتقالات كيفية وهدم المنازل ومصادر الأراضي وبناء المستوطنات الصهيونية وضم مدينة القدس وجعلها عاصمة لها والاستمرار في تدنيس الحرم الشريف في القدس ، كما تعمل على تصفية المناضلين الفلسطينيين أينما وجدوا في أنحاء العالم . ولم تكتف اسرائيل بسياساتها داخل فلسطين بل تجاوزتها إلى الأقطار العربية فاحتلت الجولان وضمتها . وفي عام ١٩٨١ قامت بالعدوان على المفاعل النووي العراقي المكرر للأغراض السلمية كما قامت بغزو لبنان تحت نفي الذرائع الأمنية المعروفة عام ١٩٨٢ حيث مارست الإرهاب والقتل الجماعي ضدّ الشعبين اللبناني والفلسطيني ولا تزال مذابح صبرا وشاتيلا ماثلة أمامنا . وفي عام ١٩٨٥ قامت بالعدوان على تونس مستهدفة مقر منظمة التحرير الفلسطينية حيث قُتل العشرات من أبناء تونس وفلسطين وتقوم اسرائيل وبالتعاون مع الآخرين وباستمرار بهجمات شرسة على مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضمن هدف إبادة الشعب الفلسطيني .

وفي الوقت الذي توافق فيه اسرائيل عدوانها واحتلالها للأراضي العربية وتوافق إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية ، ترفض جميع المبادرات والفترس التي تستهدف تحقيق السلام العادل والمشرف لمشكلة الشرق الأوسط . ان استمرار المشكلة الفلسطينية بدون حل عادل واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يشكلان الأسباب الرئيسية لاستمرار التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة وما يولده ذلك من العنف الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين .

ان محاولة إنكار حقوق شعب فلسطين الثابتة ، وأولها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في فلسطين ، كانت دائمًا السبب الرئيسي في كل ما مرت به المنطقة من توتر وصراعات دموية . ونقول لإسرائيل ان التعويل على الوضع الراهن والاعتماد على القوة الفاشمة والعيش بالسيف يؤديان الى الهلاك إن عاجلاً أو آجلاً . ان العرب لن يظلوا على انقسامهم وسوف يهبون للذود عن شرفهم وكرامتهم واستقلالهم . وللهذا فإن نضال الشعب الفلسطيني الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية هو نضال مشروع من أجل استعادة حق شعب مُلْبَت أرضه فقد وطنه . وإن هذا النضال هو حركة تحرير وطن أحتل بقوة السلاح والإرهاب من قبل نظام عنصري غريب عن منطقتنا العربية وجذورها التاريخية . وللهذا فالعراق يغتر باعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد والشرعى لخمسة ملايين فلسطيني ولستنا وحيدين في ذلك لأن منظمة التحرير الفلسطينية هي عضو متتمتع بعضوية كاملة في جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية هي عضو كامل في منظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة التحرير الفلسطينية هي عضو كامل العضوية في حركة دول عدم الانحياز ومعترف بها من قبل أكثر من ١١٠ دولة ، ولدى منظمة التحرير مكاتب تمثيل في ٨٧ بلداً والعديد من هذه المكاتب على مستوى سفاراة .

ان هناك حقيقة ثابتة وهي ان اسرائيل لم يكن بمقدورها ممارسة هذه السياسة العدوانية وانتهاكها لكل القوانين والأعراف الدولية وفي تحديها لارادة المجتمع الدولي لولا الرعاية الخامة التي توليهها لها الولايات المتحدة الامريكية والدعم المادي وال العسكري الذي تقدمه باستمرار لتمكنها من تحقيق نهجها التوسيع العدوانى . ولابد ان الولايات المتحدة تعلم بأن السياسة التي تتبعها هي ليست سياسة السلام وإنما هي لإدامة الدمار والتلويم والمدوان والاضطراب في عموم المنطقة .

لقد كشفت الأحداث الأخيرة عن دور تخريبي جديد يقوم به الكيان الصهيوني بالتعاون مع الادارة الامريكية وذلك بتزويد ايران بالسلاح وقطع الفيغار التي يحتاجها نظام خميني لاستمرار حربه العدوانية ضد العراق . ان هذه العملية القدرة التي

اشتركت فيها اسرائيل بشكل فعال هدفها إطالة أمد العدوان الایرانی على العراق واستمرار تهديد الامن والاستقرار في المنطقة بما يحقق الاهداف الصهيونية العدوانية التوسيعية فيها .

لقد سبق وان اعلن العراق بأن هناك تعاونا تسليحيا قائما بين نظامي طهران وتل ابيب منذ بداية الحرب . فبافساد العراق بحرب عدوانية طويلة الامد يصب في المخطط الصهيوني ويخدم مصالحه ويقف ضد مصلحة القضية الفلسطينية . لقد كشفت وسائل الإعلام وباعتراف المسؤولين في واشنطن وتل ابيب عن تزويد ايران بالسلاح وبشكل خاص من قبل اسرائيل وبشكل مباشر وغير مباشر . لقد أثبتت هذه الواقع بما لا يقبل الشك عن دجل نظام خميني وكتب إدعائه بمعاداة اسرائيل ومناصرة القضية الفلسطينية . كيف يمكن لهذا النظام أن يعادى اسرائيل وهو الذي يعتمد عليها في توريد السلاح وقطع الفيأر ؟

ان على نظام خميني وممثليه أن يكفوا عن المزايدة والإدعاء الكاذب بأنهم يقرون مع الشعب الفلسطيني . وسوف لن يفيد هذا النظام بعد اليوم ، الإنكار والتظاهر بمعاداته لاسرائيل والتهجم على أقوى مناصريه ومزوديه بالسلاح .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل ایران

الذي يود التكلم بشأن نقطة نظام .

السيد حسين (جمهورية ایران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي ان اطلب اليكم سيدى الرئيس تنبئه بممثل صدام العراقي ان الجمعية العامة تنظر في قضية فلسطين البند ٣٥ . ويرى وفي اى ان ممثل صدام العراقي يضيع وقتنا هنا . رجاء تنبئه الى ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمكن لممثل العراق أن يواصل إلقاء بياته .

السيد الوين (العراق) : لقد ادرك العراق منذ سنين العلاقة الوثيقة بين عوامل الحرب وبواعنها وبين مخططات المهيمنة في المنطقة والعلاقات المؤكدة بين النظميين العنصريين في تل أبيب وطهران . وبهذه المناسبة فإننا نود التأكيد من جانبنا بأن هذه المفقة القذرة منها كانت أبعادها لن تغير من الحقائق والنتائج الجوهرية في الموقف . فهي إن دلت على شيء فانما تدل على إنحطاط النظام الإيراني القائم على الدجل والشمعة وعلى إفلاته السياسي والعسكري كما تدل على قوة موقف العراق من جميع الوجوه السياسية والأخلاقية والعسكرية .

اننا نؤكد مجددا وبكل قوة دعمنا وتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية ووحدة صفوف المقاومة وندين جميع المؤامرات والدسائس من الداخل والخارج التي ترمي إلى خلق الانشقاقات وتمزيق الصفوف وإحباط الهم تمهيدا لتصفية القضية الفلسطينية بآجمعها .

اننا نؤمن بأن القضية الفلسطينية هي أصل مشكلة الشرق الأوسط لذلك فإنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار دون الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير مصيره وفي السيادة على أرضه وإقامة دولته المستقلة . ان موقفنا يتسم بالرغبة الايجابية وبروح المسؤولية ، ونستطيع إلى حل عادل ومشرف للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط .

وان العراق رغم ظروف الحرب مصمم على القيام بمسؤولياته و بتقديم الدعم والتأييد إلى الشعب العربي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد .

لقد آن الآوان للجمعية العامة ومجلس الأمن أن يضعوا ارادتهم السياسية موضوع التنفيذ ويجسدوا بذلك رغبته وارادة المجتمع الدولي في تنفيذ ما اتخد من قرارات

وتطبيق الشرعية الدولية وفرض احترامها حرما على مصدقية هذه المنظمة وتفاديا للمزيد من الوليات والآلام التي عانى وتعانى منها شعوب المنطقة عاماً والشعب العربي الفلسطيني بصورة خاصة .

السيد بغيضي اديتو نزنفيا (زائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

تنظر الجمعية العامة في البند ٣٤ من جدول الاعمال المععنون "قضية فلسطين" في وقت لا يزال التوتر فيه مستمرا في الشرق الأوسط وكثيرا ما تقع أنواع مختلفة من حوادث العنف المتفاوتة الخطورة في ذلك الجزء من العالم الذي لم يشهد ملماً منذ حوالي ٤٠ عاماً . ان مصر الشعب الفلسطيني ، الذي يعيق معظمها في المتنفس ، لا يزال يثير قلقا دوليا عميقا . ونظراً لعدم تسوية النزاع في المنطقة يسود إحساس عام بانعدام الأمان ، ويضاف إلى ذلك النفقات العسكرية الباهظة التي تنفقها الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع والنفقات التي تتحملها الأمم المتحدة نفسها أيضا .

لقد تباعدت مواقف هذه الأطراف بشكل أكبر ، والدول الكبرى التي يعد تأييدها أمرا أساسيا في إقامة سلام دائم في المنطقة منقسمة فيما بينها . وبالتالي ، من الأهمية بمكان للجمعية العامة أن تبذل جهوداً خاصة عن طريق إجراء مشاورات مكثفة بين رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة من ناحية والأطراف المعنية من ناحية أخرى وذلك خارج نطاق القرارات التقليدية للجمعية العامة ، بغية إيجاد إجراء تفاوضي يلقى موافقة جميع الأطراف المعنية ويمكنها من مناقشة جميع المسائل المنشارة والوصول معها إلى اتفاق .

يرى وفد بلادي أنه ليس هناك طريق آخر غير اتخاذ إجراء تفاوضي يبدأ بترتيبات مؤقتة لتسهيل البحث عن تسوية ملموسة في وقت تتميز فيه العلاقات بين دول المنطقة بالكراهية والمداء .

وإذا ما استمر التوقف الراهن في عملية السلام ، قد يرى المجتمع الدولي تصعيداً آخر للحالة في المنطقة كما حدث مرات عديدة في الماضي . وشدة مثال خام على ذلك هو الحرب التي نشب بين مصر وأسرائيل في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ والتي كانت تؤدي إلى مواجهة مباشرة بين الدولتين النوويتين العظميين . ولحسن الحظ اتخذ مجلس

الأمن إجراء لوقف الأعمال العسكرية . ولكن مع استحداث وتخزين أسلحة متزايدة التقدم والقوة التدميرية من جانب هاتين الدولتين النwoويتين العظيمتين منذ عام ١٩٧٣ ، قد يكون من الصعب على مجلس الأمن أن يوقف الأزمة القادمة أو التعميد القادم في المنطقة .

كما يلاحظ ، تشكل قضية فلسطين جوهر مسألة الشرق الأوسط . ولا يمكن لوقف ببلادى مناقشة هذه المسألة إلا بوضعها في إطارها الحقيقي وهو مشكلة الشرق الأوسط . لذلك ، من الحيوي بل من اللازم حتماً للمجتمع الدولي أن يضع في اعتباره المخاطر الكامنة في الحالة .

لذلك ، على الجمعية العامة أن توافق وتكشف جهودها للتوصيل إلى تسوية تفاوضية لنزاع الشرق الأوسط . وهذه التسوية ينبغي أن تكون في رأينا شاملة . وإذا كنا نسع إلى إحلال سلام عادل دائم ، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ينبغي أن يكون قائماً على ما يأتي : أولاً ، انسحاب القوات الإسرائيلية من الأرض العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ ثانياً ، الاعتراف بسيادة ووحدة أراضي جميع دول المنطقة واستقلالها السياسي واحترامها ، بجانب حقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ؛ ثالثاً ، التسوية النهائية لقضية فلسطين القائمة على الاعتراف بالحقوق المنشورة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في أن يكون له وطن .

ان المسؤوليات التاريخية لمنظمتنا مكنتها من أن تمنع يهود الشتات دولة وان تقرر إنشاء دولة عربية فلسطينية . وبالتالي ، على الأمم المتحدة أن تضمن منح الفلسطينيين تلك الدولة .

ان الامم المتحدة التي يضيف عملها التقني الى مجموعة قواعد القانون الدولي يجب ان تحرض على ان يسود الحق والعدل في الشرق الاوسط . يجب عليها ان تعمل على ان يحل العوار والعمل المنسق محل الحرب والمواجهة . انها الحافر لتطبعات الشعوب الى تقرير المصير ومن ثم يجب ان تكون نفسها بشكل اكثـر فاعلية للعمل على ايجاد كيان فلسطيني وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا الكيان .

وتدرك زائر على نحو خاص الدور الذي يمكن ان تلعبه كل دولة عضو مع الاطراف المعنية وذلك بغية تحقيق تسوية تفاوضية للنزاع ، والعمل الذي يمكن ان يقوم به كل عضو في المنظمة على أساس نهجه وطريقته وما يملئه عليه ضميره من أجل تحقيق التفاهم والمصالحة والسلم في المنطقة . ذلك انه اذا كان أصحاب الشأن في موقف يمكنهم من حل هذه المشكلة المعابة بمفردهم ، لما ناقشت الجمعية العامة هذه المشكلة مرة أخرى في الدورة الحادية والأربعين .

ان المأساة الفلسطينية تشكل خطرا شديدا على السلم والامن الدوليين ، ولا ينفي ذلك العمل على تصعيد هذا الصراع باتخاذ مسلك اعمى ومتشدد ومنحاز بل ينفي لها بالاخرى ان تساعده في الجهد الجماعية الرامية الى احلال السلم في المنطقة . وعلى كل حال فقد قرر مجلس الامن ، في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ انه ينفي لجميع الاطراف المعنية ان تبدي استعدادها للدخول في حوار وذلك بـأن تبدأ فورا في المفاوضات .

لقد ادرك مجلس الامن انه اذا كانت حرب ١٩٤٧ لم تتمكن جميع اطراف النزاع من ايجاد حل لهذا الصراع فلا يمكن لـية استراتيجية اخرى تقوم على أساس القوة او التهديد الدائم للسلم والامن في المنطقة ، ان تساعده في تسوية مشكلة فلسطين الشائكة او مشكلة الشرق الاوسط .

وقد اعتمدت الجمعية العامة ، من جانبها ، عدة قرارات مثل القرار ٢٥٣٥ (د - ٢٤) والقرار ٣٣٦ (د - ٢٩) والقرار ٣٣٧ (د - ٣٠) والقرار ٥٨/٣٨ التي تتناول جميعها ، مسألة فلسطين بشكل مسهب ، وسيكون تنفيذها او تطبيقها بالكامل اسهاما قيّما في ايجاد تسوية سلمية شاملة ونهائية لهذه المسألة .

ومن ثم عهدت الجمعية الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بولاية محددة تفطر بها اللجنة بكفاءة وحزم . وأود أن أختتم هذه الفرصة لأهنئ زميلنا المحترم سعادة السفير ماسامبا ماري ، ممثل السنغال ، على جهوده التي لا تكل وعلى الاحسان العالي بالواجب ، الذي أبداه في قيادة اللجنة من أجل تنفيذ ولايتها . ان التقرير الشامل والمحكم عن جميع انشطة اللجنة منذ اعتمام الجمعية العامة للقرار ٩٦/٤٠ المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ يوضح نهجه الدينامي في الاطلاع بمهنته هذا العام . والواقع ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي عهدت اليها الجمعية العامة بالاستمرار في متابعة الحالة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وتنفيذ برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية ، الذي اعتمدته المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين ، قدمت هذه المسألة الى مجلس الامن حتى تؤكد من جديد المسؤولية التي لا جدال فيها التي تتحملها الامم المتحدة لكفالة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تحرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية والحماية المادية ، والظروف المعيشية اللاحقة في مخيمات اللاجئين .

ان الحلقات الدراسية والندوات الاقليمية التي نظمتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في اوروبا وافريقيا والولايات المتحدة الامريكية ، بشأن الموضوعات المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط ، ودور منظمة التحرير الفلسطينية والعلاقة بين الامم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تعتبر اسهاما ايجابيا فعلا لان جميع هذه المحافل انتهت الى نتيجة واحدة واتخذت نفس التوصية الرئيسية الهامة وهي أنه ينبغي لجميع الاطراف المعنية أن تكشف جهودها السياسية والدبلوماسية من أجل التوصل الى تسوية شاملة ودائمة وعادلة للصراع في الشرق الاوسط الذي تعتبر قضية فلسطين ثبها .

وقد تابعت ادارة هؤون الاعلام في الامم المتحدة ، ومراكيز الاعلام التابعة للأمم المتحدة ، عن كثب ، خط اللجنة في الاطلاع بالأنشطة الاعلامية فيما يتعلق بقضية فلسطين وتنوي أن تنظم احتفالا في جميع أنحاء العالم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم السبت القادم الموافق ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

ويعتقد وقد بلادي أن جميع هذه التطورات يجب أن تخدم هدفا واحدا وهو إيجاد الظروف الصالحة لخلق مناخ من السلم والتوفيق والشقة يؤدي إلى اجراء مفاوضات في هذه المنطقة التي عانت ويلات وأهوال الحرب حوالي ٤٠ عاما . لقد دمرت لبنان نتيجة لوجود القوى المتحاربة فيها وبعاني استقلاله السياسي وسلامته الإقليمية من نتائج هذه الحرب .

ان زائر التي تمنتت باقامة علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٧٦ ترى ان الشعب الفلسطيني له الحق الأصيل في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية ، وان اقامة كيان فلسطيني مستقل سيمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة هذه الحقوق ومن ان يحدد ، دون تدخل خارجي ، شكل الحكومة التي يريدها .

يجب على الامم المتحدة ان تضع حدا لدائرة العنف المجهومي والداعي الذي يزيد احباط ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين ويستثير عمليات الاخذ بالشار في هذا الجزء من العالم . ويحدر بالامم المتحدة ان تطبق على هذا الصراع الطرق والمبادئ الخامسة بالتسوية السلمية والحوار التي وردت في ميثاق الامم المتحدة .

السيد بنونه (المغرب) : ان الحالة في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة تزداد تدهورا يوما عن يوم وذلك نتيجة لاستمرار اسرائيل في سياساتها التوسعية والعدوانية . وهذا ما يؤكد تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف الوارد في الوثيقة A/41/35 ، وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة الوارد في الوثيقة A/41/680 .

وهكذا فقد أعربت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصريف عن شعورها بالقلق المتزايد ازاء تدهور الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة كما استعرضت كذلك بقلق بالغ حالة اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان المتزايدة سوءا نتيجة لسياسة اسرائيل وممارساتها التوسعية .

أما اللجنة الخامسة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة فقد أكدت استمرار اسرائيل في تنفيذ سياسةضم والاستيطان وهضم حقوق المواطنين الفلسطينيين مما أدى إلى زيادة معنة السكان المدنيين وتمساعد أعمال العنف في المنطقة .

وأمام استفحال الامر وخطورة هذه الحالة ، فانه يتعمين على المجتمع الدولي السعي قدما في المجهودات للتخفيف من حدة معاناة الشعب الفلسطيني وايجاد حل دائم وعادل يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه بما في ذلك حقه في العودة واقامة دولة على ارض وطنه .

وانه لمن دواعي القلق الشديد استمرار منظمة الامم المتحدة في عجزها عن الوفاء بتعهداتها وتطبيق قراراتها المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصريف . فرغم ثبوت هذه الحقوق تاريخيا والاعتراف بها دوليا ، تتمادي سلطات الاحتلال الاسرائيلية في تجاهلها ، متحدية بذلك الرأي العام الدولي وقرارات الامم المتحدة والمبادئ الاساسية للقانون الدولي . وان الاستمرار في العجز امام هذا التحسي الاسرائيلي ليكون اكبر خطر على الامن والسلام الدوليين .

فمنظمة الامم المتحدة ، التي لم تقرر جهدا في البحث الجاد عن حل عادل ودائم لمساعدة الشعب الفلسطيني لم تلق من السلطات الاسرائيلية إلا الرفض والتتمادي في التوسيع والعدوان . كما أن التأييد والتضامن الدوليين الواسعين اللذين تحظى بهما قضية فلسطين لم يمنعوا اسرائيل من الاستمرار في احتلال الاراضي العربية والفلسطينية ومتابعة تطبيق سياسة إنشاء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة وتهويتها ، الى جانب الممارسات اللاانسانية الهدافة الى تصفية النضال الفلسطيني واطفاء شعلة الكفاح العادل الذي يخوضه هذا الشعب من أجل استرجاع حقوقه العادلة والمفترضة .

فيما يخص استمرار سياسةضم والاستيطان يستفاد من التقريرين السابقين الذكر ان اسرائيل لم تغير من سياستها الخامسة بمقداره اراضي الفلسطينيين قصد اقامة مستوطنات يهودية جديدة ، معنة بذلك في انتهك اتفاقية جنيف المتعلقة

بحماية المدنيين وقت الحرب المعقدة عام ١٩٤٩ وقرارات الامم المتحدة ، ومتجاهلة كذلك للرأي العام الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي .

فقد جاء مثلاً بخصوص القدس في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمر حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة : "ان اكبر تهديد للقدس العربية هو سياسة الاستيطان التي تمارسها سلطات الاحتلال التي أنشأت ٣٦ مستوطنة خلال الثمانية عشر عاماً الماضية" (A/41/680 ، الفقرة ٧٧) . وتعتبر سياسة تهويد القدس خطراً كبيراً على المعالم التاريخية والحضارية والدينية ، المسلمة منها والمسيحية . وتلجم سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، في تطبيق سياستها التوسعية هذه ، وفي غياب ردع دولي فعال ، الى ابشع الوسائل والمضائق والاضطهاد والحرمان والاعتقال وفرض العقوبات الجماعية والاعتداء على الاماكن المقدسة وانتهاك حرمة المدارس والجامعات وحرق المزارع وهدم المنازل وما الى ذلك من الممارسات الاسرائيلية التي تمر حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة .

وتهدف هذه السياسة العدوانية ، كما لا يخفى على احد ، الى فرض سياسة الامر الواقع والقضاء على الثورة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها وفقدان القضية الفلسطينية الاممية التي تحظى بها دولياً . إلا ان يقظة الرأي العام العالمي وكفاح الشعب الفلسطيني لم يزدادا إلا حدة ومعارضة لهذه السياسة التوسعية والعدوانية . ويثبت هذا الموقف الدولي الادانات الدولية المتكررة لسياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلية والتضامن الدولي المستمر والمتضاد مع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

فالجمعية العامة مثلاً ، ما فتئت تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني وخاصة منذ اصدار قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . كما ان مجلس الامن أكد عدة مرات ادانته للممارسات الاسرائيلية واعتبرها لاغية .

وقد حظيت حقوق الشعب الفلسطيني بتزايد متزايد في المحافل الدولية الأخرى مثل ، منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية

و جامعة الدول العربية . و نخر بالذكر ما جاء مؤخرا في الاعلان الختامي للمؤتمر الشامن لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز من تأكيد للالتزام دول عدم الانحياز كافة فيما يخص تأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع الهادف لتحرير وطنه واسترجاع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

و قد أكد المؤتمر في تصريحه كذلك تأييده التام لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي هذا الاطار ، نريد أن نؤكد أن مشروعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية حقيقة ثابتة من حيث القانون والواقع ، كما جاء في رسالة صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المغرب إلى كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والأمين العام للحزب الشيوعي السوفيياتي ميخائيل غورباتشوف بمناسبة اجتماعهما السنة الماضية بجنيف حيث يقول :

"أولا ، عامل الواقع : حيث أن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرباط سنة ١٩٧٤ قد أقر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني حيث أصبحت هذه المنظمة عضوا كامل الحقوق في العديد من المنظمات الجهوية والمتعددة ، علاوة على مشاركتها في إنشاء الأمم المتحدة كعضو مرافق" .

ومن شأن كل تجاهل لهذه الحقيقة التاريخية والقانونية أن يجهض كل المحاولات السلمية الرامية إلى ايجاد حل عادل و شامل و دائم لقضية فلسطين . وهذا ما أكدته من جديد صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المغرب في الرسالة الموجهة للرئيس الأمريكي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية :

"إن موافلة الطعن في مشروعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ، هذه المشروعية التي أقرها مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرباط سنة ١٩٧٤ ، والتي اعترفت بها وأكّدتها بعد ذلك وفي عدة مناسبات أغلبية أعضاء المجتمع الدولي ، لمن شأنها أن تقضي نهائيا على جميع الجهود المبذولة حاليا من طرف القوى المحبة للعدل والسلام" .

وعليه ، فإنه يستوجب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في كل الجهود الرامية إلى حل قضية فلسطين . وقد أكد على ضرورة هذه المشاركة التصريح الذي صدر عن المؤتمر الدولي المعنى بقضية فلسطين المنعقد من ٣٧ آب/أغسطس إلى ٧ سبتمبر ١٩٨٣ حيث دعا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة كل الأطراف المعنية في النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .

وإذا كان يستوجب إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في كل المبادرات الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين ، فمن الواقع كذلك أن كل حل لهذه القضية يجب أن يؤمن للشعب الفلسطيني استرجاع حقوقه الكاملة والمشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولة على أرض وطنه .

وفي هذا الإطار تعتبر خطة فان للسلام بادرة شجاعة وبناءة ، الشيء الذي جعلها تحظى بمزيد من التأييد الواسع في مختلف المحافل الدولية . وهكذا فقد أعلن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في الإعلان الختامي للمؤتمر الشامن المنعقد في هراري من ١ إلى ٦ سبتمبر ١٩٨٦ ، عن تجديد التأييد لخطة فان للسلام . ومن المؤسف . كما قال وزير خارجية بلادي هنا أمام الجمعية العامة ، إن هذه الخطة التيحظى بتأييد واسع لم تلق لدى إسرائيل إلا الرفض وعدم القبول .

إن المغرب يؤيد تأييدها كاملا الشعب الفلسطيني في كفاحه وصموده لاسترجاع أراضيه المفتسبة وحقوقه الشابتة ، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة على تراب وطنه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد . ومن أجل ذلك فإنه يؤيد كل الجهود الرامية إلى احلال السلام في منطقة الشرق الأوسط .

وفي هذا الإطار ، يؤيد المغرب فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام تعزره كافة الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وكل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن .

وان المغرب اذ يعبر عن أسفه لعدم حدوث اي تغيير في موقف إسرائيل السلبي ، ليؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى عقد هذا المؤتمر .

ان المغرب ، بقدر ما يعتقد ان مؤتمر السلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة قد يكون هو الإطار الأنفع للبحث عن سلم عادل ودائم ، بقدر ما يؤمن بأنه لا يمكن احلال أي سلم من هذا النوع في منطقة الشرق الاوسط ما دام الشعب الفلسطيني محروما من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية والعودة الى دياره وممتلكاته . وما دامت الأرض الفلسطينية والعربية الأخرى تحت نير الاحتلال الإسرائيلي .

ان المغرب الذي يولي منطقة الشرق الاوسط اهتماما بالغا سيواصل المساهمة في الجهود الرامية الى احلال السلام واعادة الطمأنينة الى هذه المنطقة ذات الحساسية البالغة فيما يخص السلام والأمن الدوليين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (٣٠-٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، أعطي الكلمة الان لمراقب منظمة المؤتمر الإسلامي .

السيد انساني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

مرة أخرى تناقش الجمعية العامة قضية فلسطين التي ظلت معروضة على الأمم المتحدة منذ إنشائها . ورغم مرور أربعين سنة من المناقشة والدراسة لم تستطع الأمم المتحدة حتى الآن أن تعالج المظالم التي عانى منها الشعب الفلسطيني منذ تم الاستيلاء على أراضيه ومنذ أجبر أبناؤه على أن يطردوا وعلى أن يعيشوا في ظل الفقر في مخيمات اللاجئين ، التي ظلوا فيها لأربعة عقود . وعدم قدرة المجتمع الدولي على معالجة هذا الظلم ، لم ينتصر مع ذلك من تصميم الشعب الفلسطيني على مواصلة كفاحه العادل لممارسة حقوقه غير القابل للتصريف في الدفاع عن النفس وتقرير المصير ، وعلى الحفاظ على كرامته وحيويته الوطنية ، وعلى مواجهة العدوان الصهيوني بكل السبل المتاحة وفقا للقانون الدولي .

وتعتبر منظمة المؤتمر الإسلامي أن قضية فلسطين والقدس الشريف هي القضية الرئيسية للأمة الإسلامية بأسراها ، بسبب عدتها وبسبب وجود المقدرات الإسلامية تحت احتلال الكيان الصهيوني لسنوات كثيرة . وهذا يجعل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر

الإسلامي والامة الاسلامية بأسراها تقف صامدة تأييداً لهذه القضية وللشعب الفلسطيني ، دون أي تحفظ أيا كان .

لا شك أن القضية الفلسطينية تقع في قلب مشكلة الشرق الأوسط ، وأن قلب القضية الفلسطينية اليوم هو مشكلة القدس الشريف .

ورغم الادانة المستمرة من المجتمع الدولي ، لا يزال الصهابنة يحتلون حتى اليوم الاراضي الفلسطينية والعربية ، بما فيها القدس الشريف ، التي هي أولى القبلتين وثالث الحرمين ، بالنسبة لأكثر من مليون مسلم في جميع أرجاء المعمورة . وما دامت القضية الفلسطينية لا تزال دون حل فإنها سوف تظل مصدر تهديد للسلام والأمن العالميين وكذلك لاستقرار المنطقة . لقد شهد الشرق الأوسط سلسلة من الحروب المدمرة التي كانت تستهدف أساساً حرمان المنطقة من الأمن والحرية ، والتي نسبت أساساً من إمعان الكيان الصهيوني ذاته في حرمان الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وفي وطن خاص به .

وي ينبغي أن ندرك ادراكاً كاماً أنه سوف يكون من المستحيل حل مشكلة الشرق الأوسط برمتها دون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ، وسوف يكون من المستحيل أيضاً أن نجد حلّاً لهذه المشكلة المعقدة اذا تم تجاهل الشعب الفلسطيني في أية مفاوضات من أي نوع . ومن الغريب أن يقال إن أية مفاوضات مجده ب شأن قضية فلسطين يمكن أن تجري دون المشاركة الكاملة من جانب الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني - الممثل الشرعي والوحيد - منظمة التحرير الفلسطينية .

ومما يشير بالغ الأسف أن مبادرات السلم الهمامة والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والمرؤونة التي أبدتها الدول العربية وشعب فلسطين في السعي من أجل ايجاد تسوية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط ، لم تتلق أية استجابة ولم تحدث أي أثر في اسرائيل . فقد رفض الكيان الصهيوني باطراً ودمراً كل مبادرات السلم ولا يزال ينفرد بمتابعة سياساته العدوانية والتوسعية والقائمة على الضم .

ورغم أن العالم أجمع طالب الكيان الصهيوني في مناسبات لا حصر لها بأن يوقف سياسة اقامة المستوطنات وضم الاراضي المحتلة ، كخطوة أولى صوب حسم مشكلة الشرق الأوسط التي لا يمكن معالجتها وحلها بعيداً عن قضية فلسطين ، فإن ذلك الكيان قام ، على العكس من ذلك ، بمتابعة سياسة طرد وترحيل السكان العرب وتهويد أرض فلسطين المحتلة لتفعيل طابع المنطقة التاريخي والديمغرافي والإسلامي .

إن وثائق الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع تكفي وحدها لملء مكتبة ، وكان آخرها التقرير الأخير الذي حظي باحترام الجميع ، والذي أعدته اللجنة الخامسة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمر حقوق الإنسان لسكان الأرض المحتلة . وفي هذا المنعطف أرى من واجبي أن أعرب عن تقدير منظمتي وامتنانها للاسهام الذي قدمته لقضيتنا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت القيادة القييرة لرئيسها السفير ماسيمبا ساري ممثل السفال . إن قيمة تقريرها الأخير المطروح أمامنا غنية عن البيان .

ان عناصر الحل الشامل والعادل والدائم لقضية الشرق الأوسط موجودة ومعروفة للجميع ، ونفصح عنها في عدد من مقترنات السلم ، وقد نصت عليها خطة فان للسلم لعام ١٩٨٢ بطريقة شاملة ، وحدتها الأمم المتحدة ، وتم التأكيد عليها في العديد من المناسبات ، وقبلتها منظمة التحرير الفلسطينية . وبالتالي تكون عناصر السلم قائمة ، وهي بسيطة للغاية ، وتتضمن : أولاً ، استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة وفي ممارسة تقرير المصير ، وفي أن يكون له وطن ذو سيادة ؛ ثانياً ، انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف ؛ ثالثاً ، الاعتراف بأن يكون لكل دول المنطقة الحق في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً ، في ظل الأمن والعدالة لكل الشعوب .

وللتوضيح موقف منظمة المؤتمر الإسلامي المجمع عليه إزاء هذه القضية ، اسمحوا لي أن أشير في إيجاز إلى القرار الأخير الذي اتخذه المؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية بخصوص هذا الموضوع :

(السيد أنساي ، منظمة
المؤتمر الإسلامي)

"قضية فلسطين - ... - هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ولب الصراع

العربي الإسرائيلي .

"قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط كل لا يتجزأ في المعالجة والحل وعلى هذا فلا يمكن تجزئة الحل أو جعله يشمل بعض أطراف الصراع أو قصره على بعض أسباب النزاع دون غيرها كما لا يمكن اقامة سلام جزئي ، إذ لا بد أن يكون السلام شاملًا جميع الأطراف ومزيلاً جميع الأسباب بالإضافة إلى كونه عادلا .

"السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب العدو الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والتي تشمل :

- أ - حقه في وطنه فلسطين .
- ب - حقه في العودة إلى وطنه فلسطين واسترداد ممتلكاته كما كفلتها قرارات الأمم المتحدة .
- ج - حقه في تقرير مصيره بنفسه دون أي تدخل خارجي .
- د - حقه في الممارسة الحرة لسيادته على أرض وطنه فلسطين ، وعلى موارده الطبيعية .
- ه - حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة في فلسطين وعاصمتها مدينة القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

"مدينة القدس الشريف - عاصمة فلسطين - جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ولا بد من انسحاب العدو الإسرائيلي الكامل وغير المشروط منها واعادتها إلى السيادة الفلسطينية .

"منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ولها وحدها الحق الكامل في تمثيل هذا الشعب ، والاشتراك اشتراكاً مستقلاً ومتكافئاً في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين ..." . (A/41/326 ، ص ٤١ و ٤٢)

وكما نرى مما سلف ، فيان المؤتمر الاسلامي الاخير لوزراء الخارجية ، أكد من جديد - بين جملة امور - التزام الدول الاسلامية بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو الى عقد مؤتمر دولي - تحت رعاية الامم المتحدة - لإنجاز حل عادل وشامل لقضية فلسطين والشرق الاوسط ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مستقل وعلى قدم المساواة مع كل الاطراف المعنية .

ونحن نؤمن بأنه من واجب مجلس الامن ان يكفل اعتراف جميع الاطراف المعنية بالعناصر المشار إليها وقبولها لها . وأفضل الوسائل للقيام بذلك اقرتها هذه الجمعية بالفعل ، وهي - وأكرر مرة أخرى : عقد مؤتمر دولي معنى بالسلم في الشرق الاوسط ، تحت رعاية الامم المتحدة ، باشتراك كل أطراف الصراع العربي الاسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والدول المعنية الأخرى على قدم المساواة . إن الحاجة الى عقد هذا المؤتمر لم تكن في وقت من الاوقات اكبر ولا اكثر إلحاحا مما هي عليه الان .

ان الاجتماع التنسيقي الاخير لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد هنا في نيويورك في ٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٦ ، شدد على أهمية عقد المؤتمر الدولي للسلم المعنى بالشرق الاوسط ، وكرر الإعراب عن تصميمه على الالتزام بقرار الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع . وقد رأى وزراء الخارجية في هذا الاجتماع أن يعقد أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي مشاورات غير رسمية فيما بينهم ، ومع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة ، بخصوص عضوية اللجنة التحضيرية التي سيجري إنشاؤها من أجل المؤتمر الدولي للسلم . وقد خلصوا ايضا الى ان اية محاولة لربط تشكيل اللجنة التحضيرية بشروط مسبقة ، لا بد من مقاومتها بشكل حاسم ، وأنه لا بد منبذل الجهد لعقد المؤتمر الدولي للسلم المعنى بالشرق الاوسط في عام ١٩٨٧ ، على أساس القرارات ذات الملة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الطريق الوحيد لإقرار السلم في الشرق الاوسط هو أن يكون هذا السلم عادلا ، ولا يمكن أن يكون السلم عادلا في الشرق الاوسط ما لم يؤمن حقوق الفلسطينيين بالكامل . والمماطلة في السعي الى حل عادل وشامل ودائم لن تؤدي

الى تفاقم التوترات وادامة الظلم ، ونشوب صراعات أكثر خطورة موف يتغدر السيطرة عليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لمراقب المنظمة الشعبية لفريقيا الجنوبية الفربية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٢١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ .

السيد أنفولا (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابسو))

ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان قضية فلسطين ما زالت قيد نظرنا منذ عام ١٩٤٧ ،
أي منذ نشأة منظمة الأمم المتحدة . ويكتفي القول إن كل الجهود الدولية الرامية إلى
إيجاد حل عادل ودائم للصراع المشتعل في الشرق الأوسط قد باءت بالفشل من جراء تعمّت
اسرار اشيل .

لقد طالت معاناة الشعب الفلسطيني . ان طرده من وطنه يمثل ابشع اشكال الارهاب التي ارتكبت ضد الانسانية حتى الان . والى ان يتتسن معالجة هذا الاجحاف ، لمن يكون هناك سلم لا في الشرق الاوسط ولا في العالم بأسره . فلا اجتماعات كامب ديفييد ، مهما كان عددها ، ولا الهجوم الوحشي على ليبيا ، ولا العقوبات ضد سوريا او ضد اي بلد آخر في الشرق الاوسط ، ولا نشر قوات لحفظ السلام ، يمكن ان تأتي بالهدوء الى منطقة الشرق الاوسط المضطربة ، مادام الشعب الفلسطيني يعيش بلا وطن .

واضح أنه يصعب على القوى الامبرialisية ، بل ويؤلمها ، أن تقبل واقع العالَمِ العصري المتغير . وبالتالي فإنها تصر بعناد على التمسك بالنظام العتيق المغلق الذي يضرب عرض الحائط بحقوق الشعب .

ان القوى الإمبريالية ، في جهودها اليائسة للبقاء على الشرق في نطاق نفوذها ، توافق اتخاذ المنطقة بأسلحة الدمار الشامل ، ودعم إرهاب الدولة ، وتنظيم صفقات لا تبالي بالسلم ولا ترمي إلا الى عزل الثورة الفلسطينية التي تقودها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

(السيد أنغولا ، المنظمة الشعبية
لأفريقيا الجنوبية الغربية)

وحيث أن جهود السلم هذه ليست مادقة ، نظراً لأنها تتجاهل السبب الأصلي لمشكلة الشرق الأوسط ، لا وهو حق الشعب الفلسطيني في السيادة ، فإن مصيرها هو الفشل . والسبب في ذلك أنها لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني ، وبالتالي بحقوقه غير القابلة للتصرف في وطن مستقل .

إن دعوة الاتفاques المنفصلة يتتجاهلون الحاجة الملحة إلى انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة . وعندما يكفلون هذا الانسحاب فإن ذلك يعود إلى رؤيتهم ضرورة استدراجه البلد المعنى إلى معسكرهم ، وغرضهم النهائي هو إقامة قواعد عسكرية في تلك المناطق لتحقيق سيطرتهم الاستراتيجية القليمية .

وهذا هو السبب في أن الامبراليين ومؤيديهم ، وبصورة خاصة الكيان الصهيوني ، يعارضون بعناد عقد مؤتمر السلام الدولي المعنى بالشرق الأوسط لحل قضية فلسطين . فهذه الجهود السلمية على المستوى الدولي ستكتفى لجميع شعوب المنطقة الحق في إقامة وطن معترف به دولياً .

وإذا كانت إسرائيل تريد السلام ، كما تدعى ، وإذا كانت الدول المسئولة عن وجود هذا الكيان تريد فعلاً أن يعم السلام في الشرق الأوسط ، كما تدعى ، فلماذا تعارض عقد المؤتمر الدولي ، خاصة وأن إسرائيل ذاتها ولidea مؤتمرات واتفاques دولية اعتمدها إعلان الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي نزع على تقسيم فلسطين ؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك السلام بينما يواصل الشعب الفلسطيني العيش في مخيمات اللاجئين دون أمل في إقامة وطن له ، وبينما يستمر حرمان الفلسطينيين في الوطن المحتل من حقوق الإنسان الأساسية ؟ وكيف يمكن للأمبراليين أن يعتقدوا أن الشعب الفلسطيني سيتخلى عن الكفاح المسلح دون أن يقدم له أي خيار آخر ؟ إن من الوهم أن يعتقد الأمبراليون أن شعباً حرم من كل شيء إلا الموت يمكن أن يتخلى عن الكفاح المسلح دون أن يعرض عليه خيار آخر . فهذا لم يحدث أبداً ؛ ولن يحدث مطلقاً . وكلما أبكر العالم الامبرالي في الوصول إلى هذه النتيجة الواقعية كان احتمال السلم أكبر .

(السيد أنفولا ، المنظمة الشعبية
لأفريقيا الجنوبية الغربية)

ومثل الشعب الفلسطيني ، يعاني الشعب الناميسي منذ اكثر من ١٠٠ عام من الاذلال نتيجة انتزاعهم من أرض مولدهم وإجبارهم على العيش في ظروف لا إنسانية في ما يسمى بالباتومستانات أو الأسوأ منها في مخيمات اللاجئين في بلدان أخرى . ولم تلق النداءات السلمية التي تصدر منذ سنوات سوى آذان صماء لدى مقطهدينا المتلاحمين وشركائهم .

إن الجهد التي نبذلها عن طريق الكفاح التحرري المسلح تشهدها الان الدول الامبرالية ، بقيادة حكومة الولايات المتحدة الحالية ، وتصفها بأنها أعمال إرهابية . وقد جاء أفضـلـ ومـفـلـحـ لهذا القـدـحـ بـالـسـمـعـةـ عـلـىـ لـسانـ مؤـلـفـ "كـايـرـوزـ" ، وهـيـ وـثـيقـةـ لـاهـوتـيـةـ لـلـزـعـمـاءـ الـدـيـنـيـيـنـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـياـ ، عـنـدـمـاـ قـارـنـواـ كـفـاحـ السـكـانـ العـزـلـ فـيـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـياـ بـمـقاـوـمـةـ اـمـرـأـةـ عـزـلـاءـ تـتـعـرـضـ لـلـاغـتـصـابـ .ـ فـعـنـدـمـاـ تـحاـوـلـ هـذـهـ المـرـأـةـ الـمـسـكـيـنـةـ أـنـ تـدـافـعـ عـنـ نـفـسـهـاـ ضـدـ الـمـفـتـصـبـ -ـ وـهـوـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ دـوـلـةـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـياـ تـتـهـمـ بـالـإـرـهـابـ .ـ وـبـعـبـارـةـ أـخـرىـ ،ـ فـيـنـ العنـفـ الـذـيـ يـمارـسـهـ الـمـفـتـصـبـ ضـدـ الـمـرـأـةـ العـزـلـ مـقـبـولـ بـوـصـفـهـ عـمـلاـ مـشـرـوعـاـ مـنـ أـعـمـالـ الدـفـاعـ عـنـ النـفـسـ ،ـ بـيـنـمـاـ يـعـتـبـرـ العنـفـ الـمـضـادـ الـذـيـ تـسـتـخـدـمـ الـمـرـأـةـ الـمـفـتـصـبةـ ضـدـ مـفـتـصـبـهاـ عـمـلاـ إـرـهـابـاـ .ـ وـالـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ تـجـعـلـ سـيـاسـتـهاـ الرـئـيـسـيـةـ أـنـ تـشـنـ حـرـبـاـ عـلـىـ الـذـيـنـ يـمـارـسـونـ العنـفـ ضـدـ الـمـفـتـصـبـينـ -ـ وـبـعـبـارـةـ أـخـرىـ ،ـ الدـفـاعـ عـنـ أـنـفـسـهـمـ ضـدـ الـمـفـتـصـبـينـ .ـ يـاـ لـهـ مـنـ تـشـويـهـ لـلـمـدـالـةـ .ـ

في الأسبوع الماضي ، سمعنا في هذه الجمعية العامة ، خلال مناقشة مسألة ناميبيا ، ممثلي الجزء الأعظم من البلدان الغربية ، يعللون الواحد تلو الآخر تمويتهم ويعربون عن عدم موافقتهم على تأييد الكفاح المسلح ضد المفترض - أو بمصورة محددة ضد دولة جنوب أفريقيا الإرهابية - وعلى فرض جراءات اقتصادية إلزامية شاملة على بريتوريا العنصرية .

وبعبارة أخرى ، توجد في حقيقة الأمر مسألة أخلاقية مقلقة تتعلق بما اذا كان المفهوم الغربي - الذي يهملون له - للسلوك المتحضر مفهوما عالميا . إذ كيف يمكن ان تكون أعمال القتل الجماعي للشعوب الأفريقية والتدمير المتعمد للممتلكات التي يرتكبها نظام الفصل العنصري والنظام المهيمن البغيضان جائزة وفقا للمعايير

(السيد أنفولا ، المنظمة الشعبية
لأفريقيا الجنوبية الفرنسية)

الأخلاقية الفرنسية ، بينما لا تكون مقارنة أعمال القتل والتدمير هذه جائزة ؟ وبعبارة أخرى أن الجزء الأكبر من العالم العربي لا يرى ضرورة أو تبريرا لاعتماد تدابير ضد جنوب إفريقيا لوضع حد للمذبحة التي ترتكبها في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية ، أو ضد امرأة في الشرق الأوسط ، أو للموافقة على جهود الضحايا لإزاحة هذا العباء عن كاهلها بالوسائل المتاحة لها . ولكن إذا وقع أي أمريكي أو أوروبي عربي ، بسبب أي خطأ ، في مرض النيران المتبادل ووقع ضحية للمقاومة المستمرة ، عندئذ يصبح العنف المضاد والانتقام العنيف ضرورا . ثم يطالب بفرض جزاءات اقتصادية جماعية وتوضع حاملات الطائرات على أهمية الاستعداد وتحريك آلية الحرب الامبراليالية باكملها . حقا ، لابد أن تكون المعايير الأخلاقية لكل منا على بعد ملايين السنين الطوئية من بعضها البعض . وبعبارة أخرى ، فإن المعيار المزدوج الذي يمارسه نظام الفصل العنصري ليس مقتضا على جنوب إفريقيا ، إذ تعتبر معظم البلدان الغربية أرواح مواطنها وبالتالي أرواح أقربائهم وأنسائهم في جنوب إفريقيا وناميبيا أغلى من أرواح الأفارقة .

والليوم تشكل مطالب الشعب الفلسطيني جزءا من جدول أعمال جميع الشعوب التي تسع إلى السلام والمعدالة في جميع أنحاء العالم ، بما فيها التقدميون الامريكيون . وفي هذا الصدد ينبغي للأمم المتحدة لا تألوا جهدا في تشجيع عقد مؤتمر دولي معنى بفلسطين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد .

وأذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ فإن البيانات التي يدلّ بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ويجب أن تلقيها الوفود من مقاعدهما .

السيد نسيم اسحاكاروف (اصرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اجدني مضطراً ، بالرغم من تأخر الوقت ، الى الإهارة بایجاز الى الكلمات التي قالها الممثل الليبي قبلًا . ولكنني لن اتناول ، بالطبع ، أيا من النقاط التي اشارها على المستوى المضمونى ، لأن بيانه بأكمله يخلو من أي مضمون .

لقد استعمل ممثل السيد القذافي تقريبا كل امم شائن وكل شكل دنيء من اشكال الخطابة التي يمكن للمرء أن يتوقعها من نظام ما زال غير شرعى كعهدہ يوم مولده . الخسيس .

هذا نظام كان دائمًا في طليعة الإرهاب الدولي ، والاغتيالات السياسية ، وقتل المدنيين الأبرياء ، وهن الهجمات على الطائرات المدنية ، والاحتلال غير الشرعي والعدواني لتشاد ، والقيام بأعمال الإبادة الجماعية للشعب التشادي النبيل ، والتغريب في الدول العربية المجاورة ، وإساءة استخدام الحصانة الدبلوماسية بالجملة عن طريق استخدام السفارات أو "المكاتب الشعبية" كقواعد للإرهاب في جميع أرجاء العالم . هذا هو إذن مجل السيد القذافي ونظامه : البراعة الفنية في النفاق والتغريب الدولي والإرهاب الدولي والرفة .

ولكن الممثل الليبي لم يكن بمفرده ؛ فقد انضم اليه أيضاً ممثل العراق ، وهو نموذج آخر للفضيلة في منطقتنا . وهذا الممثل كان محققاً في شيء واحد : لا وهو "الحرب العدوانية" التي تورطت فيها بلاده طوال الأعوام الستة الماضية مع ايران . ولكنني متتأكد من أن ذاكراً هذا الممثل قد خانته فنسي أن العراق ، هو الذي بدأ هذه الحرب وأشاع البلبلة في المنطقة وتسبيب في معاناة بشرية لا توصف . والعراق أيضاً هو الذي استخدم مراراً وتكراراً الأسلحة الكيميائية في هذه الحرب في تجاهل وازدراء كاملين لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، وال العراق طرف في هذا البروتوكول .

هذه إذن هي الانظمة المتعصبة التي تقد في طليعة حملة الرفق والتشويه ضد بلادي . ويتعين علىّ حقا أن أقول إنه لشرف لي أن أمثل بلدا لا تعتبره هذه الانظمة بلدا مديقا .

السيد صميدة (العراق) : لقد أشار حالياً مندوب الكيان الصهيوني إلى الحرب القائمة بين العراق وإيران ، وهو الطرف الملطخة يده بجزيمة استمرار هذه الحرب ، وهو الطرف الذي يعمل منذ قيام هذه الحرب على تأجيجها وإطالتها ، وهو الطرف الذي يمد المعتدي الإيراني بالسلاح والذخيرة لينفذ أطماعه وأطماع النظام القائم في طهران في التوسيع والعدوان وخلق الاضطراب في هذه المنطقة ، وهي المنطقة التي لم تعرف السلم والاستقرار منذ أن زرع هذا الكيان الصهيوني الغريب العنصري الفاشي في أرض فلسطين العربية .

وكان الأجرد بهذا المندوب أن يستمع إلى هذا الإجماع الدولي في هذه القاعة وفي اللجنة السياسية الخامسة وفي اللجنة الثالثة ، حيث تتوالى الإدانات على ما ارتكب من جرائم وعلى ما يقوم به من جرائم يوميا ضد الشعب الفلسطيني ، وعلى ما يقوم به من عدوان وتتوسع ضد الدول العربية المجاورة . إن هذا النظام ، النظام الإرهابي ، النظام العنصري ، كان أجرد به لا يتكلّم عن الحرب وهو وليد ، وهو لقيط هذه الحرب ، لأنّه وُجد بالحرب ويستمر وجوده بالحرب وبعدم الاستقرار وبالقلق في هذه المنطقة .

السيد سرقيوه (الجماهيرية العربية الليبية) : ميدي الرئيس ، لقد استمعنا إلى صوت الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة وهو يتحدث عن الإرهاب . إنه من المستغرب حقا أن تصل الجرأة بهذا الكيان إلى أن يتحدث عن الإرهاب وهو الذي قام أصلا على العدوان المستمر وعلى الإرهاب المتواصل . إن هذه العصابة مبنية أصلا على الإرهاب ، ومبنية أصلا على التوسع ومبنية أصلا على إنتهاك كل القيم الأخلاقية . إن جرائم اسرائيل الإرهابية لا تخفي على أحد .

وأريد أن أسأله ، من أسقط طائرة الركاب المدنية التجارية الليبية التي كانت في رحلة عادية من بنغازي إلى القاهرة ب بواسطة مواريف جو - جو ؟ ومن أرغم طائرة الركاب المدنية التجارية الليبية هذا العام على الهبوط في فلسطين المحتلة والتحقيق ومضائقه الوفد العربي السوري الرسمي الذي كان على متنه والذي كان في طريق عودته إلى بلاده بعد انتهاء زيارته للجماهيرية العربية الليبية ؟

من أرغم طائرة الخطوط الجوية التجارية المدنية الليبية على الهبوط في فلسطين المحتلة ؟ من ارتكب مجزرة دير ياسين ؟ من ارتكب مجزرة كفر قاسم ؟ من ارتكب مجزرة مدرسة بحر البقر ؟ من ارتكب مجزرة أبو زعبل ؟ من خطط وأشرف وحرض على تنفيذ مجزرتي مخيم صبرا وشاتيلا ؟ من إغتال الكاتب الأديب غسان كنفاني ؟ من إغتال الشاعر كمال ناصر ؟ من إغتال كمال عدوان ؟ من إغتال أبو يوسف ؟ من إغتال اللورد مويسن ؟ من إغتال عز الدين الفلق ؟ من إغتال الهمشي ؟ من إغتال سعيد حمامي ؟ من إغتال العميد أبو غزالة ؟ من إغتال العقيد خالد نزال ؟

(السيد سرقيوه ، الجمهورية
العربية الليبية)

الليست كل هذه الجرائم من صنع الكيان الصهيوني الذي يجب أن يرمى حقاً بأنه كيان صهيوني نازي ؟ لأن جرائمها فاقت جرائم النازية التي نفذها هتلر .

السيد حسين (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن ما قاله ممثل قاعدة الإرهاب الصهيونية عن الفزو العراقي وعن الانتهاك العراقي للقانون الدولي والأعراف الدولية صحيح لسوء الحظ . ولكننا لا نحتاج إلى الممثل الإرهابي للقاعدة الصهيونية لارهاب ليؤيدنا ويتكلم عن هذه المسائل تأييداً لجمهورية ايران الاسلامية . إننا لا نحتاج إلى تأييد هذا النظام السلطاني لجمهورية ايران الاسلامية وتتكلم عن انتهاك القانون الدولي والمعايير الدولية فيما يتصل بحربنا المقدسة مع النظام العراقي .

إن قول ممثل صدام العراقي فيما يتعلق بتقديم مساعدة صهيونية الى جمهورية ایران الاسلامية قول مخيف لا أساس له من الصحة ولا دليل عليه . إنه كذب مفض .

ان شعبنا في جمهورية ایران الاسلامية يؤيد اشخاصنا وحقوقاتنا الفلسطينيين من كل قلبه بالاعمال والاقوال . فبعد الثورة الاسلامية في ایران أغلقنا قاعدة النظام الصهيوني الارهابي في ایران وسلمناها لأشخاصنا الفلسطينيين ، ولهم الان مكتب تنفيذي في ایران .

السيد صميدة (العراق) : ممثل نظام خمیني لا يحتاج الى التأييد العلني من النظام الصهيوني ، كما يقول ، لأن التأييد العلني يفضحه ويكشف التعاون التسلبي بين نظامه ونظام الكيان الصهيوني . إنه النفاق الذي نراه من هذه الطفمة الحاكمة في طهران تدعى أنها ضد الكيان الصهيوني وهي في نفس الوقت تتزود منه بالسلاح لمواصلة حربها المجرمة ضد العراق . ولا يستحب ممثل هذا الكيان ، ممثل نظام طهران ، أن يكتبه ما قالته محطات الاذاعة والتلفزيون وما كتبت عنه الصحف وما صرحت به مختلف المسؤولين في العالم عن التعاون التسلبي بين بلاده والكيان الصهيوني . إن كل العالم يكتبه عدا نظام طهران ! وهذا طبعا لا ينطلي على أحد .

يقول الله في كتابه العزيز إن المنافقين كانوا أخوان الشياطين . أليس من النفاق أن يصف نظام طهران الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر وفي نفس الوقت يمد يده ليتزود منها بالسلاح ؟ أليس من النفاق أن يدعى نظام طهران ، نظام الخميني ، بمقاومته للصهيونية ويمد إليها راكعا ذليلا ليأخذ منها السلاح ؟ أليس من النفاق أن يدعى أنه يرغب في تحرير القدس ؟ بماذا يحرر القدس ؟ بالأسلحة الاسرائيلية ؟ أليس من النفاق أن يتغول هذا المندوب في بداية بيانيه دوما من الشيطان الرجيم وهو أخوه الشيطان الرجيم كما وصفهم الله بذلك فيما قلت .

السيد حسيني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اعتقد اننا اذا بقينا هنا وتكلمنا عن النظام العراقي وانتهاكاته للقانون الدولي وعلاقاته وخديعه لتتكلمنا حتى الصباح . وسيكرر ممثل صدام المواقبي نفسها .
اعتقد انني اوضحت تماما ما يتكلم عنه ممثل صدام العراقي مرة أخرى . فتلائمه المواقبي ليس لها اي أساس من الصحة على الاطلاق . إن ممثل صدام العراقي يحاول أن يقحم هذه الاشياء ليخفى خدعيه ويختفي الوجه القبيح للغزو الذي شنه العراق في
أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥